پیوست شماره ۴: جاله؛ عقد یا ایقاع؟

در موسوعه الفقه الاسلامی

الجعالة عقد أو إيقاع؟

و الضابط العام للفرق بين العقد و الإيقاع هو أنّ العقد التزام من الطرفين فلا بدّ فيه من اقتران شخصين يكون التزام أحدهما مربوطاً بالتزام الآخر - كما في المعاملات مثل البيع و الإجارة و نحو ذلك - و الإيقاع: التزام من جانب واحد.

و هذا الضابط له مصاديق واضحة في الفقه، فمن العقد، البيع و الصلح و من الإيقاع، الإطلاق و العتاق، و هناك جملة من المصاديق مختلف فيها و التي من جملتها الجعالة، و الوصية، و الوقف و أنّها من أيّ النوعين بعد انتفاء النوع الثالث في عرض العقد و الإيقاع.

و قد اختلفوا في كون الجعالة من العقود أو الإيقاعات، فالشيخ و ابن حمزة و سلاّر[1] أدرجوها في العقود، و هذا معناه أنّها بحاجة إلى القبول، و حيث إنّ القبول اللفظي منفي عندهم فيكون القبول الفعلي كافياً كما في الوكالة[2].

و استدلّ له بخبر علي بن جعفر عن أخيه، قال: سألته عن رجل قال لرجل أعطيك عشرة دراهم و تعلّمني عملك و تشاركني، هل يحلّ له ذلك؟ قال: «إذا رضي فلا بأس»[3]، مما يعني توقّف صحّة الجعالة على قبول العامل.

و نوقش بأنّ الرضا الوارد في الرواية لا دلالة فيه على الرضا العقدي بل على مجرّد التراضي بينهما.

و يؤيّده صدق الجعالة حتى مع رفع اليد عن العمل مدّة ثمّ رجوعه إليه مرة أخرى، مع أنّ الفعل لو كان بمثابة القبول لكان رفع اليد عنه و تركه بمثابة الفسخ، فلا بدّ من إيجاب آخر من الجاعل لتحقّق جعالة ثانية بإيجاب و قبول جديد، مع أنّه لا قائل بذلك[4].

و في مقابل ذلك ذهب جماعة إلى كونها من الإيقاعات، و منهم المحقّق و العلّامة و الشهيد[5]، بل ادّعي عليها الشهرة[6]؛ لصدق عنوان الجعالة حتى مع عدم تعيين العامل، مما يعني عدم توقّفها على القبول.

فالمقتضي - و هو صدق الجعالة -

موجود و المانع من تأثيره مفقود[7].

هذا مضافاً إلى أنّ المتفاهم لدى العرف و العقلاء اعتبار الجعالة من الإنشاءات القائمة بشخص واحد بنحو التسبّب الذي لا ينطبق إلّا على الإيقاعات[8].

و يؤيّد ذلك أوّلاً: استحقاق العامل للجعل حتى و لو لم يقصد بعمله تحصيله، بل حتى و لو كان غافلاً عنه، فلو كانت من العقود لما صحّ و لما استحقّ العامل على عمله الجعل لاشتراط العقود بالقصد.

و ثانياً: أنّ الجعالة لو كانت من العقود لكان لا بدّ من اقتران الإيجاب فيها بالقبول - كما هو المشهور في سائر العقود - مع أنّه لا قائل به حتى ممّن يرى أنّها من العقود[9].

و اختار هذا القول عدّة من فقهائنا المعاصرين[10]، و منهم السيّد الخوئي فإنّه قال: «الجعالة من الإيقاعات لا بدّ فيها من الإيجاب عاماً أو خاصاً، و لا يحتاج إلى القبول؛ لأنّها ليست معاملة بين الطرفين حتى تحتاج إلى قبول، بخلاف المضاربة و المزارعة و المساقاة و نحوها»[11].[12]

در کلمات علماء اعلام:

شیخ مفید

و **إذا وجد الإنسان عبدا آبقا أو بعيرا شاردا فردّه على صاحبه كان له على ذلك جعل** إن كان وجده في المصر فدينار قيمته عشرة دراهم جيادا و إن كان وجده في غير المصر فأربعة دنانير قيمتها أربعون درهما جيادا بذلك ثبتت السنة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله[13]. و إن كانت الضالة غير العبد و البعير فليس في جعل ردها شيء موظف لكنه يرجع فيه إلى عادة القوم فيما يبذلونه لمن وجدها و نحو ذلك و إذا جعل صاحب الضالة لمن ردها جعلا وجب عليه الخروج إليه منه على ما سماه من قدره و شرطه[14] فيه على نفسه.[15]

سالار دیلمی

[ذيل مبحث الجارات]

و اعلم، ان لواجد البعير الشراد و العبد الآبق ان وجده في المصر، ديانار قيمته عشرة دراهم فضة. و ان وجده في غير المصر، أربعة دنانير قيمته أربعون درهما. فأما غير البعير و العبد، فليس فيهما شيء موظف، بل له أجر على عادة القوم.[16]

شیخ طوسی

تقسیم بندی عقود

فالعقود على أربعة أضرب:

ضرب جائز من الطرفين.

و ضرب لازم من الطرفين.

و ضرب لازم من طرف و جائز من طرف.

و ضرب مختلف فيه. **فأما الجائز من الطرفين فمثل الجعالة** و الشركة و الوكالة و المضاربة و الوديعة و العارية و ما أشبهها.

و الضرب اللازم من الطرفين مثل البيع و الإجارة و النكاح على الصحيح من المذهب لأن الزوج و إن كان يملك رفع العقد بالطلاق فليس ذلك بفسخ للعقد المتقدم، و هو بمنزلة أن يعتق العبد المبيع فإنه يزول الملك و يرتفع العقد و لا يجعل البيع في معنى العقد الجائز، و الضرب الثالث الذي يلزم من وجه و لا يلزم من وجه فهو الرهن بعد القبض فإنه لازم من جهة الراهن و جائز من جهة المرتهن، و كذلك الكتابة جائزة من جهة العبد و لازمة من جهة السيد، و أما الضرب المختلف فيه فهو عقد السبق و الرمي و قيل فيهما قولان:

أحدهما: أنه جعالة و هو الأقوى فعلى هذا يكون جائزا من الطرفين.

و القول الثاني: أنه إجارة فهو لازم من الطرفين[17]

من العقود الجائزة

من ضاع له ضالة أو سلعة أو متاع يجوز له أن يجعل له جعلا لمن جاء به و هكذا إن قال من يبني داري هذه فله كذا، أو يقول من يخيط ثوبي هذا فله كذا فإنه جائز لقوله تعالى «وَ لِمَنْ جاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ[18]» فإذا ثبت هذا فإنه يجوز أن يكون العمل منه مجهولا و المدة مجهولة، لأن **هذا من العقود الجائزة لا اللازمة** كالعارية و أما العوض فلا بد من أن يكون معلوما.

فإذا ثبت هذا فان هذه الجعالة قبل الشروع فيها جائزة من الطرفين و متى تلبس بهما فالمجعول له بالخيار إن شاء أتم و إن شاء رجع، فان لم يتم و تبرء بعد الشروع، فله ذلك و قد

أبطل المنفعة على نفسه، و إن أراد الجاعل الرجوع بعد أن تلبس بها فليس له ذلك إلا أن يبذل له اجرة ما قد عمل.[19]

مسألة ۹: عقد المسابقة من العقود الجائزة مثل الجعالة، و به قال أبو حنيفة. و هو أحد قولي الشافعي[20].

و له قول آخر: أنه من العقود اللازمة كالإجارة[21] و هو أصحهما عندهم، لقوله تعالى «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» [22] و هذا عقد.

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، و لا دليل على لزوم هذا العقد، فيجب نفي لزومه، و الآية مخصوصة بلا خلاف.[23]

کیدری

الجعالة من العقود الجائزة فيجوز أن يكون العمل و المدة مجهولين، و أما العوض فلا بد أن يكون معلوما، و المجعول له بعد التلبس بالجعالة، مخير بين الإتمام و الرجوع. و لا رجوع للجاعل بعد التلبس إلا أن يبذل أجرة ما عمل.[24]

ابن حمزه طوسی

تقسیم بندی عقود

فصل في بيان قسمة العقود

العقود تنقسم ثلاثة أقسام إما يكون العقد لازما من الطرفين مثل الإجارة و المساقاة و المزارعة أو **جائزا من الطرفين مثل** الشركة و المضاربة و **الجعالة** أو لازما من طرف و جائزا من آخر مثل الرهن فإنه لازم من جهة الراهن جائز من جهة المرتهن[25]

فصل في بيان الجعالة

و **هي عقد جائز** من الطرفين و تصح بشرطين تعييني العمل و الأجرة[26]

ابن ادریس

تقسیم بندی عقود

لأن العقود على أربعة أضرب: عقد جائز من الطرفين، و عقد لازم من الطرفين، و عقد لازم من طرف و جائز من طرف، و عقد مختلف فيه.

فالجائز من الطرفين فمثل الجعالة و الوكالة و الشركة و المضاربة و الوديعة و العارية [27].

و اللازم من الطرفين مثل البيع بعد التفرق من المجلس و الإجارة و النكاح[28].

و الجائز من طرف لازم من طرف فهو الرّهن، فإنّه لازم من جهة الراهن، جائز من جهة المرتهن.

و كذلك الكتابة المشروطة لازمة من جهة السيّد، جائزة من جهة العبد[29].

و المختلف فيه عقد السبق و الرماية، قيل فيها قولان: أحدهما أنّه جعالة و هو الأقوى، فعلى هذا يكون جائزا من الطرفين، و الثاني انّه اجارة فهو لازم من الطرفين، و الأول هو الصحيح على ما اختاره شيخنا في مبسوطه[30]، و الذّي يقوى في نفسي انّه لازم من الطرفين لقوله تعالى: أَوْفُوا بِالْعُقُودِ و هذا عقد[31].[32]

ابن سعيد حلي

فصل العقود الجائزة

العقود الجائزة من الطرفين اثنا عشر عقدا الوديعة و العارية و الوكالة إذا لم يكن الوكيل مستأجرا لها و الشركة و المضاربة و **الجعالة** و الوصية لغير معين بشيء من ماله و الوصية إليه قبل موت الموصي إليه في الموضعين معا و الهبة للأجنبي قبل القبض و التصرف معا أو القبض و العوض عنها فإن قبض و لم يتصرف أو لم يعوض عنها كان له الرجوع فيها و الهبة لمن عدا ولده الصغير من ذي رحم قبل القبض خاصة فإن قبضها لم يجز له الرجوع فيها فأما إن كانت الهبة منه لولده الصغير فلا يجوز الرجوع فيها لأن قبض الولد قبض ولده الصغير. و البيع في المجلس إذا لم يقع العقد بشرط ترك الخيار و البيع في مدة الخيار المشروط للبائع و المشتري معا[33]

باب الجعالة

الجعالة: عقد جائز من الطرفين، فهي أن يقول لشخص: إن جئت بعبدي الآبق، أو فرسي، أو بعيري، و شبه ذلك فلك درهم، أو دينار، أو هذا الثوب أو ثوب موصوف في ملكه أو ذمته. فان جاء به غيره لم يجب له شيء. و يجوز ان يقول من جاء بعبدي فله ذلك فان جاء به الواحد فله ذلك، و ان جاء به جماعة فذلك بينهم. فان قال: من جاء به فله شيء، فاتى به، فروى[34] أصحابنا في رد العبد الآبق من المصر ديناران قيمته عشرة دراهم و من خارجه أربعة دنانير و الحق بعضهم البعير بذلك.[35]

محقق حلى

ال ىفتقر الى قبول

[ذىل فصل ايقاعات]

النظر الأول في الإيجاب

أما الإيجاب فهو أن يقول من در عبدي أو ضالتي أو فعل كذا فله كذا و **ال يفتقر إلى قبول** و يصح على كل عمل مقصود[36]محلل[37]و يجوز أن يكون العمل مجهولا لأنه عقد جائز كالمضاربة.
[38]

علامه حلى

المقصد الثالث في الجعالة

و هي تصح على كل عمل مقصود محلل، معلوما كان أو مجهولا.

و يجب العلم بالعوض بالكيل أو الوزن أو المشاهدة أو العدد، و لو جهله مثل «من رد عبدي فله ثوب أو دابة» فأجرة المثل.

و كون الجاعل جائز التصرف، و إمكان العمل من العامل.

و يلزم المتبرع ما جعله عن غيره، و لا يستحق المتبرع بالعمل و إن جعل لغيره.

و يستحق الجعل بالتسليم.

و **هي جائزة** قبل التلبس، و معه ليس للجاعل الفسخ إلا مع بذل أجرة ما عمل و يعمل بالمتأخر من الجعالتين.[39]

المقصد السادس: في الجعالة

و فيه فصول:

[الفصل] الأوّل: الماهيّة

لما كانت الحاجة داعية إلى الضوالّ و الأموال المنبوذة، وجب ذكر الجعالة بعقب اللقطة و الضوالّ.

و الجعالة في اللغة ما يجعل للإنسان على شيء يفعله، و كذلك الجُعْل و الجعيلة.

و أمّا في الشرع فصورة عقد الجعالة أن يقول: مَن ردّ عبدي الآبق، أو: داب‌تي الضالّة، أو: مَن خاط لي ثوباً، أو: مَن قضى لي الحاجة المعيّنة، و بالجعل، كلّ عملٍ محلّلٍ مقصودٍ فله ذلك.

و هي جائزة، و لا نعلم فيه خلافاً؛ لقوله تعالى: «وَ لِمَنْ جاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ»[40].

و روى العامّة عن أبي عمرو الشيباني قال: قلت لعبد اللّه بن مسعود:

إنّي أصبتُ عبيداً أُبّاقاً[41]، قال: لك أجر و غنيمة، قلت: هذا الأجر فما الغنيمة؟ قال: من كلّ رأسٍ أربعين درهماً[42]، و هذا لا يقوله إلّا توقيفاً.

و من طريق الخاصّة: ما رواه وهب بن وهب عن الصادق عن الباقر عليهما السلام، قال: سألته عن جُعْل الآبق و الضالّة، فقال: «لا بأس»[43].

و عن مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال: «إنّ النبيّ صلى اللّه عليه و آله جعل في جُعْل الآبق ديناراً إذا أُخذ في مصره، و إن أُخذ في غير مصره فأربعة دنانير»[44].

و لأنّ الحاجة تدعو إلى ذلك، فإنّ العمل قد يكون مجهولاً، كردّ الآبق و الضالّة و نحو ذلك، فلا يمكن عقد الإجارة فيه، و الحاجة داعية إلى ردّه، و قلّ أن يوجد متبرّع به، فدعت الضرورة إلى إباحة بذل الجُعْل فيه مع جهالة العمل؛ لأنّها غير لازمةٍ بخلاف الإجارة، فإنّ الإجارة لمّا كانت لازمةً افتقرت إلى تقدير مدّةٍ معيّنةٍ مضبوطةٍ لا يتطرّق إليها الزيادة و النقصان، و **أمّا العقود الجائزة** - كالشركة و الوكالة - فلا يجب لها ضرب المدّة، و لأنّ كلّ عقدٍ جائزٍ يتمكّن كلّ واحدٍ من المتعاقدين فيه من فسخه و تركه.[45]

الفصل الثالث: في الأحكام

مسألة ٥٠٢: **الجعالة عقد جائز** من الطرفين إجماعاً

لكلٍّ منهما فسخها قبل التلبّس بالعمل و بعده قبل تمامه؛ لأنّ الجعالة تشبه الوصيّة من حيث إنّها تعليق استحقاقٍ بشرطٍ، و الرجوع عن الوصيّة جائز، و كذا ما يشبهها.

و أمّا بعد تمام العمل فلا معنى للفسخ و لا [أثر له][46] لأنّ الجُعْل قد لزم بالعمل.[47]

المطلب الثاني: في الأحكام

الجعالة جائزة من الطرفين، فللعامل الفسخ قبل إتمام العمل، و لا شيء له، لأنّه أسقط حقّه، و كذا للجاعل قبل التلبّس في العمل مطلقاً و بعده فيدفع[48] أجرة ما عمل...

[الركن] الثاني: الجاعل:

و شرطه أن يكون أهلاً للاستئجار، و في العامل إمكان تحصيل العمل، و لا يشترط تعيينه، **و لا القبول نطقاً**، و لو عيّن فردّ غيره فهو متبرّع.[49]

و الجعالة جائزة قبل التلبّس و بعده، فإن تلبّس العامل وجب على الجاعل دفع أجرة ما عمل، فلو أتمّ العامل العمل بعد رجوع الجاعل و علمه به، لم يستحقّ أجرة على التمام، سواء دفع الجاعل إليه

أجرة ام عمل أو ال، و ول مل يعلم بالرجوع استحق الجعل كمال مع الفعل.[50]

و صورتها: أن يقول: من ردّ عبدي مثال (فالان)[51] فله درهم.

و صيغتها اللفظ الدالّ على الإذن في الفعل بشرط عوض، فلو ردّه إنسان ابتداء من غير جعل فهو متبرّع ال شيء له، و كذا إذا ردّ من لم يسمع ندائه، فإنّه قصد التبرّع.

و لو كذب الفضولي فقال: قال فلان: من ردّ فله درهم، لم يستحقّ الرادّ على المالك و ال على الفضولي شيئا، لأنّه لم يضمن، أمّا لو قال الفضولي: من ردّ عبد فلان فله درهم، لزمه لأنّه الجاعل.

و ال تفتقر إلى القبول، و تصحّ على كلّ عمل مقصود محلّل، سواء كان معلوما مثل من خاط ثوبي أو حجّ عنّي فله دينار، أو مجهولا مثل من ردّ عبدي، فإنّ مسافة الردّ مجهولة.[52]

شهيد اول

المقصد الثالث في الجعالة

وهي تصح على كل عمل مقصود محلل، معلوما كان أو مجهولا.

ويجب العلم بالعوض بالكيل أو الوزن أو المشاهدة أو العدد، ولو جعله مثل: «من رد عبدي فله ثوب أو دابة» فأجرة المثل.

وكون الجاعل جائز التصرف، وإمكان العمل من العامل.

ويلزم المتبرع ما جعله عن غيره، ول يستحق المتبرع بالعمل وإن جعل لغيره.

ويستحق الجعل بالتسليم.

وهي جائزة قبل التلبس، ومعه ليس للجاعل الفسخ إلا مع بذل أجرة ما عمل ويعمل بالمتأخر من الجعالتين.[53]

ويكفي الإيجاب مع العمل في استحقاق الجُعل وإن لم يقبل العامل لفظاً.[54]

كتاب الجعالة(١)

وهي صيغة ثمرتها تحصيل المنفعة بعوض مع عدم اشتراط العلم فيهما،

ويجوز على كل عمل محلل مقصود، **ول يفتقر إلى قبول**، ول إلى مخاطبة شخص معين، فلو قال: «من رد عبدي» أو «خاط ثوبي فله كذا» صح، أو «فله مال» أو «شيء» صح؛ إذ العلم بالعوض غير شرط في تحقق الجعالة، وإنما هو في تشخصه وتعينه، فإن أراد ذلك فليذكر جنسه وقدره، وإل ثبت بالرد أجرة المثل.[55]

ابن طی

و صوره الإيجاب: من در ّعبدي، أو: ضال ّتي، أو: فعل كذا، فله كذا، و كذا كل ّلفظ يدل ّعلى العمل.

و ال يفتقر إلى قبول و ال إلى مخاطبة شخص معيّن، فيكفي الإيجاب - مع العمل - في استحقاق الجعل، **و إن لم يقبل العامل لفظا.**[56]

محقق کرکی

القبول یکفی فیه الفعل

قوله: (المقصد الرابع: في الجعالة، و فيه مطلبان: الأول: في الأركان و هي أربعة:

الأول: الصيغة كقوله: من رد عبدي، أو ضالتي، أو فعل كذا، و ما أشبهه من اللفظ الدال على العمل فله كذا).

(١) **ظاهره انه ال قبول أصلا، و مفهوم الجعالة يقتضي ذلك، لكن ظاهرهم أن الجعالة من العقود (الجائزة)[57] فيكون القبول فيها فعليا، و مفهوم قول المصنف بعد ذلك: (و ال القبول نطقا) يعطي هذا.**[58]

الجعالة:

عقد جائز من الطرفين، ثمرته استحقاق المال المجعول أو المقدر شرعا أو عرفا في مقابل عمل مقصود محلل، و ال بد من صيغة، و يكفي في إيجابها ما دل على العمل المخصوص بعوض، مثل: من رد عبدي، أو دخل داري، أو بنى جداري، أو من رد عبدي من بلد كذا و في يوم كذا فله كذا، أو فله عوض.

و القبول يكفي فيه الفعل، و لكل منهما الفسخ قبل الشروع في العمل، و كذا بعده، إلا بالنسبة الى ما مضى من العمل فان فسخ الجاعل ال يسقط استحقاقه من الجعل.[59]

محقق اردبیلی

«المقصد الثالث في الجعالة» و هي تصح ّعلى كل عمل مقصود (١) محلّل، معلوما كان أو مجهولا.

«المقصد الثالث في الجعالة» قوله: و هي تصح ّعلى كل ّعمل مقصود إلخ. (١) قال في التذكرة: الجعالة في اللّغة ما يجعل للإنسان على شيء بفعله، فكذلك الجعل و الجعلية، و اما في الشّرع عبارة عن عقد دال ّعلى عوض في عمل محلّل مقصود.

و صيغتها كل لفظ دال ّعلى الاذن في العمل بعوض، مثل من رد ّعبدي فله كذا، **و ال يحتاج الى القبول اللفظي**، و لهذا غير داخل في الصيغة و التعريف، و قد صرح به في التذكرة، كما في

سائر العقود.

و دليل جوازه وه النّص و الإجماع المفهوم من التذكرة، قال: و ال نعلم فيه خلافا، و امّا النّص فمثل قوله تعالى وَ لِمَنْ جٰاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ[60] و الاخبار من طرق العامة[61] و الخاصّة، مثل ما رواه وهب بن وهب عن الصادق عليه السّلام،[62]

شهيد ثاني

ال يفتقر الى قبول لفظي

كتاب الجعالة

الجعالة [صيغة ثمرتها تحصيل المنفعة بعوض]

لغة مال يجعل على فعل و شرعا صيغة ثمرتها تحصيل المنفعة بعوض مع عدم اشتراط العلم فيهما أي في العمل و العوض - كمن رد عبدي فله نصفه مع الجهالة به و بمكانه و بهذا تتميز عن الإجارة على تحصيل منفعة معينة لأن التعيين شرط في الإجارة و كذا عوضها أما عدم اشتراط العلم بالعمل هنا فموضع وفاق و أما العوض ففيه خلاف يأتي تحقيقه

و يجوز على كل عمل محلل مقصود للعقلاء - غير واجب على العامل فلا يصح على الأعمال المحرمة كالزنا و لا على ما لا غاية له معتد بها عقلا كنزف ماء البئر و الذهاب ليلا إلى بعض المواضع الخطيرة و نحوهما مما يقصد العابثون نعم لو كان الغرض به التمرن على الشجاعة و أضعاف الوهم و نحوه من الأغراض المقصودة للعقلاء صح - و كذا لا يصح على الواجب عليه كالصلاة

و لا يفتقر إلى قبول لفظي بل يكفي فعل مقتضى الاستدعاء به [63]

بيان اختلاف اصحاب در جعاله

قوله: «أما الإيجاب. إلخ».

(١) قد اختلف كلام الأصحاب و غيرهم في الجعالة هل هي من قسم العقود أو الإيقاعات؟ فالمصنف - رحمه اللّه - جعلها من الإيقاع وضعا[64] و حكما، .....

حيث صرّح بعدم افتقارها إلى القبول، و هو المطابق لتعريفهم لها حيث جعلوها التزام عوض على عمل. و يؤيّده عدم اشتراط تعيين العامل، و إذا لم يكن معيّنا لا يتصوّر للعقد قبول، و على تقدير قبول بعض لا ينحصر فيه إجماعا.

و منهم[65] من جعلها من العقود، و جعل القبول الفعلي كافيا فيها كالوكالة، و المنفيّ هو القبول اللفظي. و هو ظاهر كلام المصنف فيما سيأتي[66] حيث جعله عقدا جائزا. و الظاهر أنه تجوّز في ذلك، إذ لو كان عقدا عند حقيقة ذكره في قسم العقود لا في قسم الإيقاعات، و مع ذلك فالجانب الآخر محتمل، لأنه ذكر[67] في قسم الإيقاعات ما هو عقد قطعا كالكتابة، لكن العذر له

فيها أنه استطرادا مع[68] العتق و التدبير و هما إيقاع جزما، و العادة ذكر الثلاثة في محلّ واحد، فجرى على ذلك هو و غيره[69].

و ظهر الفائدة فيما لو فعل العامل بغير قصد العوض و لا قصد التبرّع بعد الإيجاب. فعلى الأول يستحقّ العوض، لوجود المقتضي له و هو الصيغة مع العمل. و على الثاني لا، و إن كان قد عمل، لأن المعتبر من القبول الفعلي ليس هو مجرّد الفعل، بل لا بدّ معه من انضمام الرضا و الرغبة فيه لأجله، كما نبّه عليه في الوكالة[70].

و استقرب في الدروس[71] استحقاق العوض لو ردّ من لم يسمع الصيغة بقصد العوض، إذا كانت الصيغة تشمله.

و هذا و إن كان محتملا للأمرين إلا أنه بالأول أشبه، لأن قصد العوض ممّن لم يسمع الإيجاب لا يعد قبولا مطلقا، و إنما فائدة قصد العوض فيه الاحتراز عما لو قصد التبرّع، فإنه لا يستحقّ و إن سمع الصيغة. لكن يبقى ما لو خالف عن الأمرين ففعل لا بقصد التبرّع و لا بقصد العوض، و الذي يناسب الاكتفاء بالإيجاب استحقاقه هنا، لوجود المقتضي له.[72]

شیخ بهائی

فصل هشتم در جُعاله

و آن مالی است که شخصی جهت اوردن غلام گریخته یا چاوای یاغی شده یا عملی تعیین میکند.

و شروط آن پنج است:

اوّل: ایجاب، و آن هر لفظی است که دلالت کند برآنچه مذکور شد.

دوم: **قبول فعلی، چون لفظی در جعاله لازم نیست.**

سوم آنکه : بالغ و عاقل و جایزالتصرّف باشد.

چهارم آنکه: عامل را تحصیل آن عمل ممکن باشد.

پنجم آنکه: عمل چیزی باشد که صحیح باشد اجاره گرفتن جهت آن.[73]

محقق سبزواری

کتاب الجعالة و فیه مسائل:

الأُولی: الجعالة لغةً: مال یجعل علی عمل. و شرعاً: التزام عوض معلوم علی عمل

و الألصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وَ لِمَنْ جاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ[74].

و اختلف كلام الأصحاب في كونها من قسم العقود أو الإيقاعات، **فمنهم من جعلها إيقاعا**[75] و كأنّه نظر إلى عدم اشتراط تعيين العامل. و إذا لم يكن معيّناً لا يتصوّر للعقد قبول، و على تقدير قبول بعض لا ينحصر فيه إجماعاً.

و منهم من جعلها من العقود، و جعل القبول الفعلي كافياً فيها كالوكالة[76] و المنفيّ هو القبول اللفظي.

قال في المسالك: و تظهر الفائدة فيما لو عمل العامل بغير قصد العوض و لا قصد التبرّع بعد الإيجاب، فعلى الأوّل يستحقّ العوض، لوجود المقتضي له و هو الصيغة مع العمل، و على الثاني لا و إن كان قد عمل، لأنّ المعتبر من القبول الفعلي ليس هو مجرّد الفعل، بل لا بدّ معه من انضمام الرضى و الرغبة فيه لأجله، كما نبّه عليه في الوكالة[77]. و صيغة الإيجاب أن يقول: من ردّ عبدي أو ضالّتي أو فعل كذا فله كذا.[78]

الثالثة: لا أعرف خلافاً في أنّ الجعالة من الأُمور الجائزة من الطرفين

فلكلّ من الجاعل و العامل التسلّط على فسخها قبل التلبّس بالعمل و بعده.

فإن كان الفسخ قبل التلبّس فلا شيء للعامل، إذ لا عمل حتّى يقابله عوض، و لا فرق بين كون الفسخ من قبل العامل أو المالك.

و إن كان بعد التلبّس و كان الفسخ من العامل فالمشهور أنّه لا شيء له، لأنّ المالك لم يجعل له العوض إلاّ في مقابلة مجموع العمل، و لم يحصل غرضه، و لم يأت العامل بما شرط عليه العوض، بخلاف الإجارة، فإنّها لازمة تستقرّ الأُجرة بالعمل شيئاً فشيئاً.

و في الدروس: لو جعل على خياطة ثوب فخاط بعضه احتمل وجوب حصّته، و يقوى الاحتمال لو مات أو شَغَلَه ظالم[79]. و ما قوّاه محتمل.

و أمّا في نحو ردّ العبد فالظاهر أنّه لا يستحقّ العامل شيئاً، لأنّه أمر واحد لا يتقسّط العوض على أجزائه.

و إن تلف الثوب في الأثناء فإن كان في يد الخيّاط فالظاهر أنّه لا يستحقّ شيئاً، لاشتراط الاستحقاق بالتسليم. و إن كان الفسخ من المالك فعليه للعامل عوض ما عمل، و هل العوض الواجب له حينئذٍ أُجرة المثل أم بنسبة ما فعل إلى المجموع؟ فيه وجهان، و لا يبعد ترجيح الأخير، خصوصاً إذا زاد أجرة المثل عليه. و لو لم يعلم بالعزل فأتمّ العمل استحقّ تمام العوض كالوكيل.
[80]

فیض کاشانی

الجعالة ثابتة بالنصّ و الإجماع، جائزة من الطرفين؛ تنفسخ بموت كلّ منهما، و لكلّ منهما فسخه قبل التلبّس و بعده.

و على الأوّل ال شيء للعامل، إذ ال عمل له. و كذا على الثاني ولو كان الفسخ من قبله، إذ لم يجعل له العوض إلاّفي مقابلة مجموع العمل، و لعدم حصول الغرض، إلاّإذا كان العمل مثل خياطة الثوب[81] فخاطه بعضه ثمّ مات أو منعه ظالم؛ فإنّه يثبت له حصّة من العوض كما قالوه. أمّا نحو ردّ العبد[82] فالا يستحقّ بعضه شيئاً مطلقاً[83]، لأنّه أمر واحد ال يتقسّط العوض على أجزائه.[84]

صاحب مفتاح الكرامه

[در كتاب الوديعة]

[في أنّه يجب فيها الإيجاب و القبول] قوله: (و ال بدّ فيها من إيجاب - و هو كلّ لفظ دالّ على الاستنابة بأيّ عبارة كان -) كما هو شأن العقود الجائزة فيكفي فيها كلّ لفظ دالّ عليها، بل التوليح و الاستعطاء و الإشارة المفهمة لمعناها. و ال تنحصر في لغة دون اخرى كما صرّح بذلك كلّه في «التذكرة[85]» و غيرها[86].

و هل يكون الإيجاب فعليّاً؟ لم أجد تصريحا به إلاّ في «مجمع البرهان[87]» و الكفاية[88] و الرياض[89]» و حكاه في «الدروس[90]» عن التذكرة، و لم أجد فيها تصريحا بذلك.

و حكي في «المسالك[91]» عن بعض الأصحاب أنّه في قوله «ولو طرح الوديعة عنده لم يلزمه حفظها ما لم يقبلها» دالّة على جواز كون الإيجاب فعليّاً، لأنّ مفهومه أنّه ولو قبلها لزمه حفظ المال الدالّ على تحقّق الوديعة، و لم يحصل من المالك إيجاب قولي، بل مجرّد الطرح. و قال: إنّه فاسد، لأن وجوب الحفظ المترتّب على الفرض أعمّ من كونه بسبب الوديعة، لأنّه قد يكون بسبب التصرّف بمال الغير.

هذا و الظاهر أنّ الإشارة و التوليح و الكناية ال تعدّ من الأفعال المعتبرة و ال من الأقوال، و يأتي تحقيق الحال بحيث يرتفع الاشتباه و الإشكال.

قوله: (و قبول، قولا أو فعلا دالّ على الرضا) كما في «الشرائع[92]» و التحرير[93] و التذكرة[94]» و غيرها[95] من غير خلاف في ذلك، لأنّ الغرض منه - أي القبول - الرضا بها، و ربّما كان الفعل - و هو قبضها - أقوى من القول باعتبار **الالتزامه**

به و دخوله في ضمانه حينئذ ولو قصّر، بخلاف القبول القولي فإنّه و إن لزمه ذلك شرعا إلاّ أنّه ليس صريحا في الالتزام من حيث إنّه عقد جائز، فإذا فسخ و لم يكن قبضه لم يظهر أثره، و ليس الديد توجب الحفظ إلى أن يردّه على مالكه، بل التزامه بحفظها بواسطة القبض إذا لم يحصل إيجاب أولى لعموم «على اليد ما أخذت حتّى تؤدّي»[96] و ال كذلك مع تحقّق الإيجاب، لأنّ المستودع يصير أمينا ال يحكم بضمانه غالبا حتّى ولو ادّعى ردّها قبل قوله استئمانه، بخلاف اليد فإنّه قد ال يقبل منه دعوى التلف إلاّ بالبيّنة.

و بهذا اتّضح القوّة و الأولويّة في عبارة «الروضة» لكنّه قال فيها[97] و في «المسالك[98]»: إنّ

فيه خروج عن باب العقود الّتي ال تتمّ إلّا بصيغة من الطرفين.

و من ثمّ قيل: إنّها إذن مجرّد ال عقد، و عرّف عليه عدم اعتبار القبول القولي. و أنت خبير بأن اضا أيت عرف قد و الفعلي القبول فيها كفي يكي و الجائزة العقود من العارية و المضاربة و الوكالة و و[99] الكتابة و الإشارة فيه تطرشت ال يكي فيه كفي يكي بالصريح، بل بالفظ الإيجاب أنّ ال تولي الوديعة و بقي المال و الإذن مجرّد ال عقد، ولو عزل المستودع نفسه انعزل و ارتفعت الوديعة و بقي المال لزمه شرعيّة أمانة في يده يجب ردّه و إن لم يطلبه المالك، فإن أخّر ضمن، و إن كانت الإذن مجرّد ال يلزم عقد، بل يقع لغوا، كما لو أذن له في تناول طعامه فردّ الإذن فإنّ له الأكل بالإذن السابق كما بالعزل، ذكر ذلك في «التذكرة[100]». و في «مجمع البرهان[101]» أنّه لم تظهر له ثمرة هذا الخلاف، و ذكر أنّه قد قيل في الثمرة: إنّه إن كان عقد ال فسخ و الإباحة فسخ، و إنّه إن كان عقد ال فسخ، و إنّ الصبيّ و المجنون ال يضمنان إذا استودعا إن كان عقد ال وديعة و الإيداع فولد المودعة ضمان، و هو جيّد جدّا في الأوّل.

و تنقيح البحث: أنّ العقود الجائزة حيث يكون إيجابها و قبولها قوليين تكون عقودا و يصح ظنّ ما في كلّ العقود الّتي ال تتمّ إلّا بصيغة من الطرفين، و يترتّب عليها العزل بالانعزال و غيره مما ذكر، و حيث يكون إيجابها أو قبولها بالإشارة أو الكتابة أو بالفعل كأن يقول له أو يكتب إليه: أقرضني مائة أو أعرني دابّتك (دابة - خ ل) أو أودعني دارهم أو وكّلني في بيع كتابك، فيرسل إليه المائة أو الدابّة أو الدراهم أو الكتاب فإنّها من باب المعاطاة في العقود الجائزة، و قد عدّوا الإشارة و الكتابة في باب البيع[102] من باب المعاطاة. فعدّ العقود الجائزة من العقود إنّما هو حيث يكون بصيغة من الطرفين، و قولهم «تكفي فيه الإشارة و الإيجاب الفعلي و القبول الفعلي» معناه أنّها تكفي فيها المعاطاة الدالّة على إباحة التصرّف. و يشهد لذلك كلّ ما هم في باب المعاطاة، و قولهم في العقود «الجائزة إنّ قبولها قول أو فعل» مسامحة قطعا كما نبّه عليه المصنّف في عدّ موانع من و الكالة «التذكرة[103]» و صرّح به في عارية ها[104] و كما صرّح به في باب الوكالة[105] و المقدّس الأردبيلي[106] في باب العارية

قال: إنّ ذلك كلّه مسامحة و مسامحة.

و عساك تقول: إن كان كما ذكرت فهل قالوا: يكفي في الإيجاب أن يكون فعلا؟ قلت: قد قالوا

[107] في الوكالة و غيرها: إنّ الإيجاب بالكتابة و الإشارة و التوكيل،

بل قالوا[108] في العارية: إنّه يكفي إيجابها قرينة الحال كحسن الظنّ بصديقه، و صرّحوا في المقام بأنّه - أي الإيجاب - يكون فعليّا، ثمّ إنّ بعض أقسام الأمانة الخاصّة ال إيجاب فيها أصلا ال و الإشارة و ال توكيل.

و قولهم «إنّ قبولها - أي العقود الجائزة - فعل حتّى يكون المعنى أنّ العقد يتمّ به، فإذا حصل ال إيجاب القولي و القبول الفعلي صارت عقدا» غير مطّرد، لأنّ العقد تترتّب ثمرته عليه و تكون قبله، و ثمرة العقود الجائزة جواز الانتفاع و التصرّف بعد العقد، فإذا جاز التصرّف بهذا القبول الفعلي لم يكن عقدا مطّردا، و إن كان عقدا لم يجز التصرّف به كما هو واضح إلّا أن يتجشّم أحد و يقول في «التذكرة[109]» في الوكالة كما قال نحوه في باب الرضاع قبله يتمّ العقد أنّه لا

البيع الضمني و نحوه، مع أنّه ال يكاد يتمّ فيه، بل قد يقع بأنّهم لم يريدوه و عدم تعرّض الأكثر لما حرّرناه، لأنّ المهمّ في العقود الجائزة تحصيل الإذن من المالك و الرضا بالتصرّف بقدر أمكن بمعاطاة كما صرّح به في عارية «التذكرة[110]». لكنّهم اختاروا و استحبّوا ضبط الإيجاب فيها بالأمر الظاهر الكاشف عن المقاصد الباطنة، و هو القول و البيان المعبّر عمّا في ضمير الإنسان، و مشأ التنازع، و الأفعال قاصرة عن ذلك غالبا، إذ غايتها الظنّ، و ال يغني، إذ هو مثار الاختالف و منشأ التنازع، فلذلك تعرّض الأكثر له، و إالّ فقد قال في «التذكرة[111]»: إنّ يكفي في العقود الجائزة الظنّ المستفاد من العبارات و الألفاظ و ما يقوم مقامها. بل قال: ال تفتقر إلى لفظ بل تكفي القرينة بخالف العقود الالزمة فإنّها موقوفة على ألفاظ خاصّة اعتبرها الشارع، و نحن ال نوافقه على االكتفاء بالظنّ في جميع العقود الجائزة.

فقد اتّضح الحال، و لم يبق بعد اليوم في المسألة إشكال.[112]

الجعالة اشبه شيء بالوصية

و اختلف كالم الأصحاب في كونها من العقود أو من اإليقاعات فمنهم من جعلها إيقاعا كما ال يعتبر القبول و إذا لم يكن معينا و ضعا كالمحقق في الشرائع و أكثر من نظر إلى عدم اشتراط تعيين العامل و يتصور للعقد قبول و على تقدير قبول البعض ال يحصر فيه إجماعا و المصنف في التحرير و الشهيد في اللمعة حيث قال ال تفتقر إلى قبول و قد يظهر ذلك من كالم المقنعة و منهم من جعلها عقدا كالشيخ في المبسوط و ابن حمزة في الوسيلة و كذا سالر فيكون القبول الفعلي كافيا فيها عندهم كالقوالة و المنفي هو القبول اللفظي و أما قول المحقق في الشرائع أيضا إنها عقد جائز كالمضاربة بعد عدّها في اإليقاعات و قوله إنها ال تفتقر إلى قبول فيوجه بأنه تجوز في تسميتها عقدا و كالمصنف في التذكرة قال الجعالة عقد جائز من الطرفين إجماعا و كذلك في اإليضاح و في جامع المقاصد أن ظاهرهم أنها من العقود فيكون القبول فيها فعليا (قلت) و هو ظاهر سالر بناء على ما ذكره في أول كتابه بل و النهاية و الإرشاد و الدروس،

و قال في المسالك تظهر الفائدة فيما لو فعل العامل ال بقصد العوض و ال بقصد التبرع بعد اإليجاب فعلى الأول يستحق العوض لوجود المقتضي له و هو الصيغة مع العمل و على الثاني ال يستحق و إن كان قد عمل لأن المعتبر من القبول الفعلي ليس هو مجرد الفعل بل ال بد معه من انضمام الرضا و الرغبة فيه ألجله كما نبه عليه في القوالة (قلت) من در ال على قصد التبرع و ال على قصد العوض متبرع و إن لم يقصد التبرع فال فائدة و أما ما نبه عليه في القوالة فهو حكاه عن التذكرة من أن القبول في القوالة يطلق على معنيين (أحدهما) الرضا و الرغبة فيما سئر و فوّض إليه و نقيضه الردّ (و الثاني) للفظ الدال عليه على النحو المعتبر في البيع و المعاملات و أنه يعتبر في القوالة القبول بالمعنى الأول دون الثاني حتى لو ردّ و قال ال أقبل أو لم يعلم الموكل انتهى فتأمل فيه و قال في المسالك هذا يدل على أن القبول بمعنى فعل ما وكل به و ال يكفي مطلقا بل مع اقترانه بالرضا و الرغبة و وقوعه قبل أن يرد انتهى و حاصله أنه يأتي بالفعل على وجه الرضا و القبول لإليجاب و أما الرغبة فال وجه الشتراطها بالمعنى المعروف منها

و (تنقيح البحث) في العقود الجائزة مطلقا و هو ما ذكرناه في أول باب الودعية من أنها حيث يكون إيجابها و قبولها قوليين تكون عقودا حقيقة و يصح نظمها في سلك العقود و حيث ال يكونان كذلك تكون من باب المعاطاة في العقود الجائزة و قد برهنا عليه و نقلنا تصريحهم به و **فالجعالة أشبه شيء بالوصية** لأن إيجابها وأوصيت أو افعلوا بعد وفاتي و قبولها لفظي فعلي إال في غير المحصور كالفقراء و الفقهاء فليست عامة النظير حتى تقول إنها باإليقاع أشبه[113]

[در كتاب الوصية]

[في أنّه يشترط في الوصية الإيجاب]

قوله: (وتفتقر إلى إيجاب) قد صرّح باقتراحها إلى الإيجاب والقبول في «الغنية»[114] والسرائر[115] والشرائع[116] والنافع[117] والتذكرة[118] والتحرير[119] والتلخيص[120]والإرشاد[121] والدروس[122] وجامع المقاصد[123] والروض[124] والروضة[125] و «اللمعة»[126] وهو ظاهر كلام «المبسوط»[127] وغيره[128]. وقد وقع في أثناء كلام «المبسوط» أنّها تقع مكرّرا. ولعلّ كونها عقدا ممّا لا ينكر، وهذا ينفع فيما يأتي.

وفي «الغنية» الإجماع على أنّها من شرط صحّتها كما ستسمع[129] عباراتها. وقضية كلامهم هذا أنّها من جملة العقود، وستسمع[130] تصريحهم بأنّها من العقود الجائزة وأنّه يجوز الرجوع للموصي ورد الموصى له، وذلك يقضي بأنّه لا بدّ من القبول ولو كانت لغير معيّن أو لجهة عامّة. والذي يجوز للمجوّزين إطلاق القول بأنّها عقد.

ويفهم من اكتفاء جماعة كثيرين[131] بالقبول الفعلي أنّها ممّا تجري فيها المعاطاة، فيكون حكمها أنّه إن ردّ الموصى له بطلت، وإن قبل الوقوف بعد الموت لزمت بدون القبض أو معه على اختلاف الرأيين، وإن قبض ولم يقبل الوقوف وتصرّف لزمت إلّا فلا. وهذا في الوصية له والموصى إليه. وأمّا الموصي فإنّها يتحقّق الجواز بالنسبة إليه ويقبل الفسخ على تقدير قبول الموصى له في حياة الموصي، فلو تأخّر قبوله لم يتحقّق العقد مع بقاء الحكم وهو جواز رجوع الموصي فيه. فهذا العقد يكون جائزا في حال ولازما في آخر، فلا يستقيم الإطلاق في أحدهما كما ستعرف إن شاء الله.

وأمّا في الوصاية إليه فلا ريب في احتياجها إلى الإيجاب وستسمع صيغه. وعلى المشهور المعروف من أنّها تلزم بالموت وعدم الردّ فلا افتقار بها إلى قبول الوصي بل العبرة بعدم الردّ الدّالّ يبلغ الموصي، فإن حصل وإلّا التزم. فمن جعل الوصاية من أقسام الوصية وأدرجها معها في التعريف لم يصحّ له أن يطلق افتقارها إلى الإيجاب والقبول، بل الواجب عليه أن يفصّل. والكلام على من جعلها خارجة إلّا إذا أتى بمثل ذلك.

ويأتي الكلام فيها إن شاء الله.

والمراد بالإيجاب والقبول في الكلام اللفظيّان كما تقدّم بيانه غير مرّة. وجزم في «التذكرة»[132] والتحرير[133] و «الكتاب» فيما يأتي[134] و «الدروس»[135] والحواشي[136]والتنقيح[137] وإيضاح النافع وجامع المقاصد[138] وصيغ العقود[139] والمسالك[140]» وغيرها[141] بصحّة قبولها بعد الموت، وكأنّ الخلاف فيه بين المتأخرين، لأنّ عباراتهم مشحونة منه في عدّة مواضع كما يأتي إن شاء الله بل يصحّ إيجابها أيضا بعد الموت كتابة وإشارة عند التعذّر كما يأتي[142] إن شاء الله، وظاهر إطلاق القول في العبارات وإطلاق القول بانها عقد أنّه لا بدّ منه ولو كانت الوصية لغير معيّن أو في جهة معينة.

وأوّل من صرّح بالخلاف لهذه الظواهر المصنّف في الكتاب فيما يأتي[143] و «التذكرة»[144] والتحرير[145] والمختلف[146]» وولده في «الإيضاح»[147]» والشهيدان في «الدروس»[148] واللمعة[149] والمسالك[150] والروضة[151]» والمقداد في «التنقيح[152]» والفاضل القطيفي في

«الإيضاح» والمحقّق الثاني في «جامع المقاصد[153]» والخراساني في «الكفاية[154]». ويظهر من «الروضة» الإجماع عليه حيث قال:

وإن لم يكن للحاكم قول فالأقرب إلى قبول الحاكم وإن أمكن القول بذلك ولكن لا قائل به هنا[155]. كما أنّه قد يظهر من «إيضاح النافع» حيث قال: عليه الفتوى. وقال في «المسالك» بعد أن ذكر الخلاف في أنّ قبول الموصى له معتبر في انتقال الملك إليه بالموت ما نصّه: موضع الخلاف الوصية المفتقرة إلى القبول، ولو كانت الجهة عامّة كالفقراء والمساجد انتقلت إلى الجهة المعيّنة بالوفاة بغير خلاف[156]. وقد استند في «التذكرة[157]» وغيره[158] إلى تعذّر القبول منهم جميعا، والاكتفاء به من البعض ترجيح بلا مرجّح.

وكان الأولى بهم أن يستندوا إلى إطلاقات الآيات والروايات بإنفاذ الوصية ونفوذها، إذ مقتضاها عدم اشتراطه حتّى فيما إذا أوصى لمعيّن محصور فتخرج هذه الصورة منها بالإجماع ويبقى ما عداها كما قلنا مثله في الوقف، والإطلاق حجّة. ونحن نقول: إنّ الأصل في اشتراط الإيجاب والقبول في جميع العقود حتّى البيوع الإجماع، وهو معلوم انعقاده على أنّها عقد لأنّهم متسالمون عليه، لأنّهم

بين مصرّح باشتراطهما وبين مصرّح بأنّها عقد كما سمعته آنفا ومنقول في «الغنية» قال: ومن شرط صحّتها حصول الإيجاب من الموصي والقبول من الممتنع إليه، ثمّ ادّعى الإجماع[159]. فلعلّ في قوله «من الممتنع إليه» وعدم قوله من الموصى له إشعارا بإرادة الشمول لقبول الحاكم حيث يمتنع إلى جهة عامّة، فإنّ قبول الحاكم عنها كالقبول منها. وليس غير المحصور والجهة العامّة من الأفراد النادرة الوقوع في الوصية حتّى لا تلحظ، فليلحظ ذلك جيّدا وليتأمّل فيه.

ثمّ إنّ ما استندوا إليه ليس ممّا يعتمد عليه، إذ لا يستلزم تعذّر القبول منهم عدم اعتباره أصلا، لجواز قبول الناظر في تلك المصلحة أو الحاكم. وقضية كلامهم أنّه لو لا هذه العلّة لوجب القول بالقبول، وهذا يقضي بقوّة البحث على القول به، وهو كذلك، إذ أصول المذهب تقتضيه كأصل عدم الانتقال وأصل بقاء الموصى به على حالته والحكم بانتقاله إلى الورثة وأنّ الوصية مخالفة للأصول القطعية فيقتصر فيها على المقطوع به.

وأمّا الإطلاقات فيخدش الاستدلال بها أنّها لم تسق لبيان ذلك بالخصوص وإنّما سيقت لبيان سائر أحكام الوصية دون خصوص المسألة. ثمّ إنّهم قد قيّدوها بقيود كثيرة منها اشتراط القبول في المحصور. وأمّا ما ظهر من الشهيد الثاني من الإجماعين ومن القطيفي ففيه أنّ عدم القائل به هنا إنّما هو لظهوره من اشتراطهم الإيجاب والقبول وتصريحهم بأنها عقد، فلا حاجة بهم إلى التصريح به، لأنّ إطلاقهم يدلّ عليه، ولا كذلك الحال في القول فإنّه يظهر من ستّة عشر كتابا [160] عدم اشتراطه، بل كاد يكون بعضها صريحا في ذلك مع ما حكاه فخر الإسلام[161] من الإجماع على ذلك، مضافا إلى أنّ الأخبار الحاكية عنه وليست كأخبار الباب إطلاقات مسوّقة لغير ذلك، ولذلك توقّف هنا كان التوقّف هنا أيضا أحوط.[162]

صاحب جواهر

الجعالة على نحو التسبيب

إنما الكلام في أنها من العقود المصطلحة أو الإيقاعات ظاهر قول المصنف و غيره ال يفتقر إلى قبول و اقتصاره على ذكر الإيجاب و وضعها في قسم الإيقاع الثاني، و لعله الأصح،

لما تسمعه من صحة عمل المميز بدون إذن وليه بعد وضعها.

بل قيل في غير المميز و المجنون وجهان، و من المعلوم عدم صحة ذلك مع فرض اعتبار القبول فيها و لو الفعل، لسلب قابلية الصبي و المجنون قول و الفعل عن ذلك، و اذا ال يجوز معه وقع من العقود الجائزة و صحتها من غير مخاطب خاص، و العقد يقصد فيه التعاقد من الطرفين و ليس هنا، خصوصا إن قلنا بصحتها ممن لم يسمع عبارة الجعل بقصد العوض، كما هو أحد الاحتماليين في القواعد، بل في الدروس أنه الأقرب، و عن الإيضاح أنه الأصح، بل هو خيرة الكركي أيضا إذا لم يكن الدارج عالما بأن العمل بدون الجعل تبرع و إن قصد العامل العوض، لعدم انفكاكه من التبرع حينئذ بخلاف غير العالم.

و على كل حال فوجه صدق عنوان الجعالة مع فرض كون الصيغة تشمل العامل و قصده الرجوع، فالمقتضي حينئذ موجود و المانع مفقود، و دعوى اعتبار قصده بالعمل جوابا لإيجابه في الرجوع بالعوض ال دليل عليها، بل مقتضى إطلاق الأدلة خلافها، بل ظاهر الفاضل في القواعد احتمال الاكتفاء في الرجوع بالدرجة ال على قصد التبرع و ال الاستحقاق.

مضافا إلى عدم اعتبار المقارنة بين الإيجاب و القبول و غيرها مما يعتبر في العقود، مع أنه ال دليل على إخراجها عنها كالوكالة، **بل يقوى في الظن أن الجعالة على نحو التسبيب الصادر من الشارع نحو «من فعل كذا فله كذا» المعلوم كونه غير عقد**، و إطلاق اسم العقد عليها - و إن وقع من المصنف و غيره، بل في معقد إجماع التذكرة أنها عقد جائز، و لعله لذا قال في جامع المقاصد: «ظاهرهم أنها من العقود الجائزة» فيكون القبول فيها فعليا، بل حمل بعضهم نفيهم القبول على نفيه لفظا، كما عبر به الفاضل - يمكن حمله على إرادة العهد منه، بل ينبغي الجزم به، لصدوره ممن ظاهره أو صريحه الإيقاعية.

و خبر علي بن جعفر[163] عن أخيه عليه السلام المروي عن كتابه «سألته عن رجل قال لرجل: أعطيك عشرة دراهم و تعلمني علمك و تشاركني هل يحل له ذلك؟ قال: إذا رضي الدار بأس» ال يمنه القبول العقدي، بل المراد منه عدم البأس مع تراضيهما على ذلك، و يؤيده زيادة على ما ذكرنا ترتب أثرها على من لم يرد الفعل أوال ثم أراد و فعل، حتى ولو تلبس بالعمل ثم رفع يده عنه ثم عاد إليه و إن توقف فيه بعضهم، بل بناء على العقدية و الإيقاعية.

لكن التحقيق صحته للصدق، و ليس ذلك إال لأنها من باب التسبيب، و إال فمع فرض كونها ذلك فسخا أو كالفسخ ال بد من إيجاب جديد، و جواز مثله في الوكالة من باب الاذن ال من بقاء عقدها، على أن القبول هنا في الصيغة العامة إذا كان العمل قابال للتكرار يقتضي كونها بمنزلة عقود متعددة حتى يكون الفسخ من بعضهم مختصا به دون غيره.

و بالجملة فالتأمل التام خصوصا بعد ما تسمعه من الأحكام التي ال توافق قواعد العقود العامة مع فرض عدم دليل مخرج لها يقتضي أنها بالتسبيب أشبه.

[پاسخ به مفتاح الكرامه]

و دعوى أنها كالوصية التي من إيجابها «افعل كذا» و نحوه ال يخفى عليك ما فيها بعد الإحاطة بما ذكرناه في الوصية، و أنها قسمان: وصية عهدية، و ليست من العقود في شيء، و اخرى عقدية، و هي بمنزلة الهبة، و من هنا ال تمنع إيقاع الجعالة في بعض أفرادها على نظم العقد المشتمل على الإيجاب و القبول.

إنما الكلام في أصل مشروعيتها على وجه إذا فقدت بعض ما يعتبر في العقود تكون باطلة، و من هنا قال في المسالك: «تظهر الفائدة فيما لو فعل العامل لا بقصد العوض و لا بقصد التبرع بعد الإيجاب، فعلي الأول يستحق العوض، لوجود المقتضي له، و هو الصيغة مع العمل، و على الثاني لا يستحق و إن كان قد عمل، لأن المعتبر من القبول الفعلي ليس هو مجرد الفعل، بل لا بد معه من انضمام الرضا و الرغبة فيه لأجله، كما نبه عليه في الوكالة» و الذي ذكره في الوكالة عدم الاكتفاء في قبوله العقدي بفعل ما وكل فيه، بل لا بد فيه مع ذلك من اقترانه بالرغبة و الرضا و وقوعه قبل أن يرد، و كان مراده اعتبار قصد ارتباط القبول بالإيجاب و عقده به.

و على كل حال **فالأصح عدم اعتبار ما يعتبر في العقود المصطلحة في الجعالة، بل تصح بدون ذلك و إن كان له فعلها بكيفية العقد، بل لا يبعد اعتبار ما يعتبر فيه حينئذ.**[164]

سید مجاهد

احتمال كونها من العقود فى غاية القوة

منها لا ريب في توقف صحة الجعالة على الايجاب من الجاعل

و هل يتوقف على القبول فيكون الجعالة من اقسام العقود او لا فتكون من اقسام الإيقاع فيه قولان احدهما انّها لا يتوقف على القبول و لو فعلا و هو مقتضى قول يع و التّحرير و عه و لا يفتقر الجعالة الى قبول و لذا حكى هذا القول في لك عن يع قائلا قد اختلف كلام الاصحاب و غيرهم في الجعالة فالمصنف جعلها من الإيقاع وضعا و حكما حيث صرّح بعدم افتقارها الى القبول و هو المطابق لتعريفهم لها حيث جعلوها التزام عوض على عمل و يؤيّده عدم اشتراط تعيين العامل و اذا لم يكن معيّنا لا يتصور للعقد قبول و على تقدير قبول لا ينحصر فيه اجماعا ثم استفاد هذا القول من س و استظهره من جامع المقاصد من القواعد قائلا ظاهر المصنف انّه لا قبول اصلا و مفهوم الجعالة يقتضى ذلك لكن ظاهرهم ان الجعالة من العقود الجائزة فيكون القبول فيها فعليا و ثانيهما انّها تتوقّف على القبول كسائر العقود و هو للوسيلة و كرة و مع المقاصد و نبّه على هذا القول في لك أيضا قائلا و منهم من جعلها من العقود و جعل القبول الفعلى كافيا فيها كالوكالة و المنفى هو القبول اللفظى و هو ظاهر كلام المصنف فيما سيأتي حيث جعله عقدا جائزا و الظاهر انه تجوز في ذلك اذ لو كان عنده حقيقة لذكره في قسم العقود لا في قسم الإيقاعات و مع ذلك فالجانب الاخر محتمل لأنّه ذكر في قسم الايقاعات ما هو عقد قطعا كالكتاب لكن العذر له فيها انّه استطردها في العتق و التدبير و هما ايقاع جزما و العادة ذكر الثّلاثة في محل واحد فجرى على ذلك هو و غيره و ربما يظهر من قول جامع المقاصد فيما حكينا عنه سابقا و لكن ظاهرهم اه دعوى الاتفاق عليه و ان منع منها فلا أقلّ من ظهوره في دعوى الشّهرة العظيمة عليه و كيف كان فالمسألة لا تخلو عن الإشكال و لكن **احتمال كونها من العقود في غاية القوة** نظرا الى الاصل و الغالب و ظهور عبارة جامع المقاصد في دعوى الاجماع عليه كما تقدّم اليه الإشارة و يعضده قول العلامة في كرة الجعالة عقد جائز من الطّرفين اجماعا [165]

شیخ انصاری

«فیه شائبة الایقاع او کان اقرب الیه»

فنقول و من اللّه الاستعانة: إنّ المراد ب «العقد» أعمّ من الجائز و اللازم، بل مماّ كان فيه **شائبة الإيقاع أو كان أقرب إليه**، فيشمل الجعالة و الخلع.[166]

حاج آقا رضا همدانی

«فیه شأنیة الایقاع»

أمّا الكلام في المقام الأوّل فنقول: إنّ المراد بالعقد أعمّ من اللازم و الجائز، بل ما **فيه شأنيّة الإيقاع**، إذ المراد منه مطلق العهد، فيشمل الجعالة و الخلع و الوكالة و غير ذلك من المعاهدات، و هذا ظاهر لمن لاحظ كلمات الأصحاب و موارد ذكرها.[167]

سید محمدکاظم یزدی

[در باب شروط حواله]

احدها الإيجاب و القبول

على ما هو المشهور بينهم حيث عدوها من العقود اللازمة فالإيجاب من المحيل و القبول من المحتال و أما المحال عليه فليس من أركان العقد و إن اعتبرنا رضاه مطلقا أو إذا كان بريئا فإن مجرد اشتراط الرضا منه ال يدل على كونه طرفا و ركنا للمعاملة و يحتمل أن يقال[168]يعتبر قبوله أيضا[169]في كون العقد مركبا من الإيجاب و القبولين و على ما ذكروه يشترط فيها ما يشترط في العقود اللازمة من الموالاة بين الإيجاب و القبول و نحوها فالصحة مع غيبة المحتال أو المحال عليه أو كليهما بأن وقع الحوالة بالكتابة و **لكن الذي يقوى عندي كونها من الإيقاع**[171] غاية الأمر اعتبار الرضا من المحتال أو منه و من المحال عليه و مجرد اذه ال يصيره عقدا و ذلك لأنها نوع من وفاء الدين و إن كانت توجب انتقال الدين من ذمته إلى ذمة المحال عليه فهذا النقل و الانتقال نوع من الوفاء و هو ال يكون عقدا و إن احتاج إلى الرضا من الآخر كما في اصل الوفاء بغير الجنس فإنه يعتبر فيه رضا الدائن و مع ذلك إيقاع و من ذلك يظهر أن الضمان أيضا من الإيقاع فإنه نوع من الوفاء و على هذا فالصحة يعتبر فيها شيء مما يعتبر في العقود اللازمة و يتحققان بالكتابة و نحوها **بل يمكن دعوى أن الوكالة أيضا كذلك**[172] كما أن **الجعالة كذلك** و إن كان يعتبر فيها الرضا من الطرف الآخر أ ال ترى أنه ال فرق[173] بين أن يقول أنت مأذون في بيع داري أو قال أنت وكيل مع أن الأول من الإيقاع قطعا.[174][175]

[متن جامع عباسی و حاشیه مرحوم سید یزدی به همراه چند تن دیگر از اعلام]

جعاله؛ اعم از عقد و ایقاع

و شروط آن پنج است:

اوّل: ايجاب، و آن هر لفظی است كه دلالت كند برآنچه مذكور شد.

دوم: قبول [۱] فعلی، چون لفظی در جعاله لازم نيست.
[۱] اشتراط قبول معلوم نيست همين كه بدانند ايجاب را و عمل كند به قصد عوض كفايت می‌كند، پس **جعاله از عقود نيست، بلكه اعمّ است از عقد و ايقاع** چون به هر دو وجه صحيح است. (دهكردی، نخجوانی، يزدی)[176]

سيد ابوالحسن اصفهانی

[متن از مرحوم آيت‌الله سيد ابوالحسن اصفهانی و حاشيه از مرحوم آيت‌الله گلپايگانی]

و هي[177] الالتزام بعوض معلوم على عمل، و يقال للملتزم «الجاعل» و لمن يعمل ذلك العمل «العامل» و المعوض «الجعل» و «الجعيلة». و يفتقر إلى الإيجاب، و هو كل لفظ أفاد ذلك الالتزام، و هو اما عام كما إذا قال «من رد عبدي أو دابتي أو خاط ثوبي أو بنى حائطي مثلا فله كذا»، و اما خاص كما إذا قال لشخص «ان رددت عبدي أو دابتي مثلا فلك كذا». **و لا[178] يفتقر الى قبول حتى في الخاص فضلا عن العام.**[179]

شيخ احمد كاشف الغطاء

ان جعلها لشخص معين فهو عقد و الا فهي ايقاع

(أما الصيغة)

فهي كل لفظ دال على استدعاء العمل بعوض يلزمه مثل من رد عبدي أو ضالتي أو خاط لي ثوباً و نحوه فله كذا و لا تعتبر العربية بل تكفي الفارسية و غيرها من اللغات و تقوم إشارة الأخرس و كتابته مقام لفظه و قد اختلفوا بعد اتفاقهم على عدم الافتقار إلى قبول لفظي في انها عقد أو إيقاع فذهب إلى كل فريق و تعريفهم لها بانها التزام عوض على عمل و عدم اشتراط تعيين العامل و الاكتفاء بعمل الصبي المميز مع انه لا عبرة بقبوله و استحقاق من عمل لا بقصد المجانية للمسمى و إن لم يكن عالما بالجعل يرشد إلى الثاني فهي من الأسباب لا تفتقر إلى قبول أصلا (**الحق انها إن جعلها لشخص معين فقبل فهي عقد و الا فهي إيقاع و له في الشرع نظائر**).[180]

شيخ محمدحسين كاشف الغطاء

برزخ بين العقد و الايقاع

الجعالة

و هي **برزخ بين العقد و الإيقاع، فإن وقعت بإيجاب فقط فإيقاع، و إن كان مع قبول فعقد كالإجارة**، و لكنه جائز فالجاعل مستأجر، و العامل أجير، و العمل هو المستأجر عليه، و الجعالة الأجرة و تفارقها في كل ما يفارق العقد الجائز العقود اللازمة[181]

سيد محسن حكيم

(٣) لأن الجعالة جعل شيء على نفسه فتشترك مع الفرض الأخير في ذلك لكن يشكل ما ذكره: بأن **الجعالة إيقاع على المشهور**، فكيف يكون الفرض الأخير إيقاعاً و قد جعله من المزارعة المصطلحة؟! اللهم إلا أن يكون بناؤه على أن الجعالة من العقد. كما هو قول لبعضهم.

و التحقيق: أن الفروض المذكورة و كذلك الجعالة ليست من العقود إذ لم يجعل فيها للعامل عنوان من العناوين الموقوف على إعمال سلطنته و قبوله. مع أنها لو كانت عقداً احتاجت الى القبول، و هو مفقود، فان العمل من العامل لم يكن بقصد القبول للإيجاب، بل كان بقصد الجري على مقتضى الإيجاب بناء منه على تمامية اقتضائه، فلا يكون قبولا فعلياً مع أنه في الصورتين الأخيرتين و في الجعالة قد لا يكون موالياً للإيجاب أو لا يكون مطابقاً له، كما إذا كان العمل بقصد عوض آخر غير ما ذكر في الإيجاب، أو كان صادراً من غير البالغ، أو من غير الرشيد أو من غير المميز أو من المجنون الذي لا يصح قصده.

[بررسی دیدگاه محقق حلی]

و لعله لذلك قال في الشرائع في مبحث الجعالة: أنها لا تحتاج الى قبول. و إن كان ينافيه قوله بعد ذلك: «و «و يجوز أن يكون العمل مجهولا، لأنه عقد جائز كالمضاربة» إلا أن يكون مراده من العقد معنى آخر، لا ما اشتمل على الإيجاب و القبول، و إن كان بعيداً. و كيف كان فالتحقيق ما ذكرنا. [182]

الجُعالة من الإيقاعات لابدّ فيها من الإيجاب عاماً، مثل: من ردّ عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا، وخاصاً مثل: إن خطت ثوبي فلك كذا. ولا تحتاج إلى القبول؛ لأنّها لا تجعل عنواناً لغير الجاعل حتى يحتاج إلى قبوله بخلاف المضاربة والمزارعة والمساقاة ونحوها، وتصحّ على كلّ عمل محلّل مقصود عند العقلاء، ويجوز أن يكون مجهولا، كما يجوز في العوض أن يكون كذلك إذا كان بنحو لا يؤدّي إلى التنازع، مثل: من ردّ عبدي فله نصفه، أو هذه الصبرة، أو هذا الثوب، وإذا كان العوض مجهولا محضاً مثل: من ردّ عبدي فله شيء بطلت وكان للعامل اجرة المثل[183].

مدرس خیابانی

الفصل الثالث: في الجعالة

هي بتثليث الجيم و كسرها أشهر و عليه اقتصر جمع، و عليه مع الفتح آخر.

و هي لغة: اسم لما يجعل للإنسان على عمل شيء.

و شرعا: التزام عوض معلوم على عمل محلل مقصود للعقلاء معلوما كان أو مجهولا.

(و) ظاهر قوله: (لا بدّ فيها من الإيجاب و القبول) كما في أكثر النّسخ انّها من العقود كما عليه جماعة، و عليه فيكفي في الإيجاب كلّ لفظ دالّ على الإذن في العمل و استدعائه بعوض يلزمه، من غير فرق بين مخاطبة شخص معيّن و غيره، و لا بين التقييد بالزّمان و المكان و الحال و عدمه (كقوله: من ردّ عبدي، أو فعل كذا فله كذا) و (ما أشبهها (و لا يفتقر إلى القبول لفظا بل يكفي القبول العملي و فعل مقتضى الاستدعاء به، بل الظّاهر كفاية المعاطاة، و كلّما دلّ على ما ذكر من الأفعال بكتابة و غيرها و أظهر منه عدم اعتبار القبول أصلا **و كونها من الإيقاعات كما عليه الأكثر**، بل و يوافقه بعض النسخ المصحّحة من الكتاب حيث اقتصر بلزوم الإيجاب من دون عطف القبول عليه، و حينئذ فلو عمل لا بقصد التبرّع استحقّ المسمّى و لو لم يكن عالما بالجعل، و كذا لو عمل الصّبيّ المميّز بدون إذن وليّه استحقّ المسمّى، بل قيل هو كذلك في المجنون و غير المميز [184]

سيد محمدباقر صدر

[متن منهاج الصالحين مرحوم آيتالله حكيم و حاشيه مرحوم شهيد صدر]

الجُعالة من الإيقاعات لابدّ فيها من الإيجاب عامّاً، مثل: من ردّ عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا، وخاصّاً مثل: إن خطت ثوبي فلك كذا. ولا تحتاج إلى القبول؛ لأنّها لا تجعل عنواناً لغير الجاعل[185] حتى يحتاج إلى قبوله بخلاف المضاربة والمزارعة والمساقاة ونحوها، وتصحّ على كلّ عمل محلّل مقصود عند العقلاء، ويجوز أن يكون مجهولا، كما يجوز في العوض أن يكون كذلك إذا كان بنحو لا يؤدّي إلى التنازع، مثل: من ردّ عبدي فله نصفه، أو هذه الصبرة، أو هذا الثوب، وإذا كان العوض مجهولا محضاً مثل: من ردّ عبدي فله شيء بطلت وكان للعامل اجرة المثل.[186]

ضمان الغرامة

حقيقة الجعالة

يتصوّر في الجعالة بدواً أحد احتمالات ثلاثة:

١ - الاحتمال الأوّل: أن تكون معاوضة بين المال المجعول وبين العمل، من قبيل مورد الإجارة.

إلاّ أنّ هذا مردود؛ للتسالم الفقهائي والعقلائي على أنّ باب الجعالة يختلف عن باب المعاوضة؛ إذ لو كان في الجعالة معاوضة لكان الجاعل مستحقّاً للعمل، مع أنّه لم يقل أحدٌ بوجوب العمل، حيث يكون صاحب العمل مخيّراً في ذلك، بحيث لو فعل لكان مستحقّاً للجعل.

٢ - الاحتمال الثاني: أن تكون الجعالة من باب التمليك المجّاني المشروط، حيث يهب الجاعل المال لصاحب العمل بشرط أن يقوم بذلك العمل، فيكون تحقّق الهبة معلّقاً على العمل.

وهذا الاحتمال مردود؛ لأمور:

أوّلاً: لعدم إمكان التعليق في العقد.

ثانياً: أنّه مع صرف النظر عن أنّ التعليق في العقد غير ممكن في نفسه، إلاّ أنّ هذا الاحتمال لا ينسجم مع الارتكاز الفقهائي والعقلائي؛ فإنّ العقلاء وإن لم يدخلوه في باب المداولة، إلاّ أنّه ليس بعيداً عنها كلّ البعد، ولذلك شاع قولهم: «الجعل على العمل»، وهذا لا ينسجم مع كون الجعالة هبة مشروطة.

ثالثاً: لدلالة بعض الروايات على أنّه ولو انكشف بطلان الجعالة فيستحقّ العامل أجرة المثل. وهذا أيضاً لا ينسجم مع كونها تمليكاً مجانياً مشروطاً.

رابعاً: لما وهو المصرّح به في كلماتهم بأنّه ولو أبرم جعالتين مختلفتين وقع التعارض بينهما وكانت الثانية ناسخةً للأولى؛ فلو قال: «كل عليّ درهم ولو فعلت كذا»، ثمّ قال: «كل عليّ درهمان ولو فعلته»، كانت الجعالة الثانية ناسخةً للأولى، والمعنى لكون الثانية ناسخة إذا فرضنا أن الجعالة هبة مشروطة، بل ولو تحقّق الشرط في هذه الحالة فسيكون مستحقاً لثالثة دراهم.

٣ - الاحتمال الثالث: إلى هنا ظهر أنّ الجعالة ليست تمليكاً معاوضياً ولا تمليكاً مجانياً، وإنّما هي شيء ثالث.

وبيانه: أنّ العمل المحترم عقلائياً يُضمن بأسباب مختلفة، أحدها وهو التسبيب إلى الأمر؛ فلو أمر الحالق بأن يحلق رأسه وفعل، كان الأخير مستحقاً لأجرة المثل، وليس للآمر أن يعتذر عن الدفع بأنّه لم يوقع معه عقد الإجارة ليستحقّ على أساسه المال. وهذا الضمان الذي يضمنه الآمر يسمّى «ضمان الغرامة»، ومقداره هو القيمة الواقعيّة.

ثمّ إنّ بالإمكان تغيير هذا الضمان عن وجهه الواقعي بالتباني، [أي بالاتفاق على بدل معيّن مختلف عن الضمان السوقي الواقعي يكون به الضمان]، كما بيّنّا ذلك في المبنى الرابع لدى حديثنا عن حقيقة القرض الربوي.

وعلى هذا الأساس تكون **حقيقة الجعالة هي ضمان الغرامة مع الاتفاق على تعيين الضمان في مال مخصوص**.

ومن هنا يظهر وجه الأمور الثلاثة التي بيّناها، وهي:

١ - تعارض الجعالتين وكون الأولى ناسخة للثانية؛ فإنّ هذا هو في الحقيقة تغيير للاتفاق الذي اتفقا عليه.

٢ - تعيين أجرة المثل في فرض بطلان الجعالة؛ فإنّ بطلان الجعالة معناه بطلان الاتفاق في تغيير واقع المال المضمون ضمان الغرامة، وتبقى الأثمان بالقيمة الواقعيّة ثابتة لجهة التسبّب إلى العمل.

٣ - كما ويظهر أيضاً نكتة الارتكاز في كونها نوعاً من المداولة والتعبير عنها ب - «الجعل على العمل».

وهذا الوجه **هو الوجه الصحيح في أبواب المضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة وأشباه ذلك**.[187]

[188]حقيقة الجعالة:

يتصوّر في الجعالة بدوا ًثالثة احتمالات:

الاحتمال الأوّل: أن تكون معاوضة ً بين العمل والجُعل. وهذا الاحتمال ساقط ٌ حتما ً، فقها ًوعقالئيا ً، وذلك بالتسالم فتوى ًواركتازا ًعلى أ نّه ال معاوضة بين العمل وبين الجُعل في باب الجعالة، وإلا ّ كان الجاعل ُيستحق ّالعمل َفي مقابل هذا الجُعل، مع أ نّه ال يستحق ّ في مقابله.

وهذا هو الفرق بين باب الجعالة وباب الإجارة: ففي إجارة الأعمال يكون المستأجر مستحق ًا ّللعمل على الأجير، بخلاف باب الجعالة.

الاحتمال الثاني: أن ّالجعالة تمليك ٌ للمال تمليكا ً مشروطا ً بالعمل، فبابه باب التمليك المجاّني، لكنّه معلّق على العمل، ويلتزم بأنّه اذا التعليق قد صحّ في المقام على خلاف القواعد الأوّليّة التي تقتضي عدم صحّة التمليك المعلّق، فال يمكن أن يقول مثال ً: «لك هذا الدرهم إن أمطرت السماء».

لكن في خصوص موارد الجعالة صحّ ذلك، على خلاف القاعدة. وهذا الاحتمال وإن كان أقرب من الاحتمال الأوّل، لكنّه أيضا ً على خلاف الاركاز الفقهائي والعقالئي؛ إذ لو حسبنا ما هو المركوز في الأذهان الفقهائيّة والعقالئيّة نرأيا أ نّه ال يمكن أن يفسّر على أساس هذا الاحتمال، وذلك:

أوّال ً: ال إشكال في أنّ المركوز في هذه الأذهان أنّ الجعالة ليست تمليكا ً مجاّنيا ً وهبة ً مشروطة ومعلّقة، ولهذا يسمّى الدرهم: «جُعال ً على العمل»، وهذا معناه أ نّه اخذ في معنى الجعالة التعويض بمعنى ً من المعاني.

ثانيا ً: ال إشكال - بحسب النصّ والفتوى فقهائيا ً، وبحسب الاركاز عقالئيا ً - في أ نّه إذا تبيّن بطالن الجعالة لسبب من الأسباب، يُرجع إلى اجرة المثل، كما صرّح بذلك الفقهاء[189]، والوجه لضمان اجرة المثل ولو لم يكن هناك تعاوض، وإنّما كان مجرّد تمليك مجاّني تبيّن بطالنه، من دون أن يكون العامل قد أقدم على العمل بعنوان المعاوضة حتّى يقال: ولو لم يسلّم له المسمّى ثبتت له قيمة المثل والبدل الواقعي بقواعد الضمان.

ثالثا ً: من المصرّح به والمتسالم عليه فقهائيا ً - وهو على طبق الاركاز العقالئي أيضا ً - أ نّه إذا جعل جُعلين مختلفين؛ قال أوّال ً: «لك عليّ درهم ولو وجدت لي ضالّتي»، ثمّ قال [ثانيا ً]: «لك عليّ دينار ولو وجدت لي ضالّتي»، كانت الجعالة الثانية انسخة ً للجعالة الاُولى. وهذا معناه وجود نوع ٍمن المنافاة والمعارضة بالاركاز بين الجعالتين، فتكون الثانية انسخة ً للاُولى.

ولو كانت مجرّد هبة ٍ مشروطة فأيّ منافاة ٍ بين الهبتين؟! ولماذا ال تصحّ كلتاهما معا ً؟! ومجرّد كونهما معلّقتين على شيء واحد ال يوجب منافاة ً بينهما، كما هو واضح.

فعلى أساس هذه القرائن الثالث - وقرائن اخرى يمكن تصيّدها من فقه الجعالة - يُعرف أنّ باب الجعالة ليس باب التمليك المجاّني الصرف.

الاحتمال الثالث: وهو الصحيح، وحاصله: أنّ أحد موجبات ضمان العمل المحترم عقالئيا ً على الإنسان هو التسبيب: فلو أمر الحالّ أن يحلق رأسه دون أن يتعامل معه أو يجري معه عقد الإجارة، كان ضامنا ً لقيمة الحالقة السوقيّة، وهذا الضمان هو ضمان الغرامة، من قبيل ضمان اليد بالنسبة

إلى الأموال.

والأصل الأوّلي في ضمان الغرامة هو الضمان بالقيمة الواقعيّة، كما أنّ الأصل الأوّلي في ضمان الأموال هو الضمان بالقيمة الواقعيّة، ولكن كما قلنا في ضمان الأموال: إنّه وإن كان الأصل الأوّلي فيه هو الضمان بالقيمة، لكن يمكن للضامن والمضمون له أن يتّفقا على بدل معيّن يكون به الضمان، فيكون قانون ضمان الغرامة نفسه مقتضياً حينئذٍ لهذا البدل: فهذا القانون له اقتضاءان طوليّان: أحدهما: الضمان بالقيمة السوقيّة، وثانيهما: ضمان ما اتفقا أن يكون به الضمان.

ويأتي الكلام نفسه في المقام، فنقول: إنّ **الجعالة في الحقيقة ليس بابها باب المعاوضة ولا باب المجّانيّة، بل باب التسبيب إلى العمل مع تعيين بدل الغرامة وتحويله من القيمة السوقيّة إلى شيء آخر**؛ فالبدليّة المطعّمة في باب الجعالة هي بدليّة باب الغرامة لا باب المعاوضة.

وهذه هي الحال أيضاً في المزارعة والمساقاة والمغارسة والمضاربة ونحو ذلك.

وبهذا يُتحفّظ على النقاط الثلاث الارتكازيّة المضيّة، وهي: ارتكازيّة البدليّة، أو أنّه لو بطلت الجعالة يُنتقل إلى القيمة السوقيّة؛ إذ مع بطلان التحديد الخارجي لما يضمن يُرجع إلى القاعدة الأوّليّة، أو أنّه إذا جعل جعالتين كانت الثانية ناسخةً؛ إذ ضمان الغرامة يستحيل أن يتحدّد بتحديدين مختلفين.

وبهذا كانت هذه الأبواب في مقابل الإجارة؛ لأنّ الإجارة تمليكٌ بعوض، وفي هذه الأبواب يحدّد ضمان الغرامة المفروض ثبوته في المرتبة السابقة.

وبناءً على هذا نقول: إنّ جعل الزيادة على القرض بنحو الجعالة غير معقول؛ لأنّ عمليّة القرض ليس لها ضمان ولا قيمة وراء قيمة المال المقترض نفسه، وليس هناك - مُسبقاً وقبل الجُعل - بدلان: أحدهما في مقابل المال، والثاني في مقابل نفس الإقراض؛ فلو جعل جُعلاً في مقابل الإقراض زائداً على ما هو في مقابل نفس المال، كان معنى ذلك ثبوت بدلين: أحدهما في مقابل نفس المال، والثاني في مقابل الإقراض، مع أنّه لا ماليّة للإقراض عدا ماليّة المال المقترض نفسها، وليس له ماليّة اخرى وراء ماليّة ذلك المال.

ولا معنى لأن يفرض وجود ضمانين لهذه الماليّة الواحدة: أحدهما بعقد القرض، والآخر بعقد الضمان، وقد فرضنا أنّ الجعالة تعيينٌ للضمان المفروض مسبقاً.

إذن: لو صحّت الجعالة في المقام وصحّ القرض لكان معنى ذلك ثبوت ضمانين لهذه الماليّة الواحدة.

هذا تمام الكلام في التخريج الثاني ومناقشته، ونقتصر على هذين التخريجين؛ إذ بما ذكرنا فيهما اتّضحت صناعة التخريجات في المقام[190].[191]

امام خمینی

و هي الالتزام بعوض معلوم على عمل محلّل مقصود، أو هي إنشاء الالتزام به، أو جعل عوض معلوم على عمل كذلك، والأمر سهل. ويقال للملتزم:

الجاعل، ولمن يعمل ذلك العمل: العامل، وللعوض: الجعل و الجعيلة. وتفتقر إلى الإيجاب، و هو كل لفظ أفاد ذلك الالتزام، و هو إمّا عامّ، كما إذا قال: من ردّ دابّتي أو خاط ثوبي أو بنى حائطي - مثلاً - فله كذا، و إمّا خاصّ كما إذا قال لشخص:

إن رددت دابّتي - مثلاً - فلك كذا. والا تفتقر إلى قبول حتّى في الخاصّ.

(مسألة ١): بين الإجارة على العمل و الجُعالة فروق: منها: أنّ المستأجر في الإجارة يملك العمل على الأجير، و هو يملك الأُجرة على المستأجر بنفس العقد، بخلاف الجعالة؛ إذ ليس أثرها إلّا استحقاق العامل الجعل المقرّر على الجاعل بعد العمل. ومنها: أنّ الإجارة من العقود، و هي من الإيقاعات على الأقوى.[192]

(مسألة ١٥): الجعالة قبل تمامية العمل جائزة من الطرفين؛ ولو بعد تلبّس العامل بالعمل وشروعه فيه، فله رفع اليد عن العمل. كما أنّ للجاعل فسخ الجعالة ونقض التزامه على كلّ حال، فإن كان ذلك قبل التلبّس لم يستحقّ المجعول له شيئاً، ولو كان بعده فإن كان الرجوع من العامل لم يستحقّ شيئاً، و إن كان من طرف الجاعل فعليه للعامل اجرة مثل ما عمل. ويحتمل الفرق في الأوّل - و هو ما كان الرجوع من العامل - بين ما كان العمل مثل خياطة الثوب وبناء الحائط ونحوهما ممّا كان تلبّس العامل به بإيجاد بعض العمل، وبين ما كان مثل ردّ الضالّة ممّا كان التلبّس به بإيجاد بعض مقدّماته الخارجية، فله من المسمّى بالنسبة إلى ما عمل في الأوّل، بخلاف الثاني، فإنّه لم يستحقّ شيئاً.

لكن هذا ولو لم يكن الجعل في مثل خياطة الثوب وبناء الحائط على إتمام العمل، وإلّا يكون الحكم كردّ الضالّة. ويحتمل الفرق في الصورتين إذا كان الفسخ من الجاعل، فيقال: إنّ للعامل من المسمّى بالنسبة في الأُولى، وله اجرة المثل في الثانية، فإذا كان العمل مثل الخياطة و البناء، فوجد بعضه، فرجع الجاعل، فللعامل من المسمّى بالنسبة، و إذا كان مثل ردّ الضالّة وكذا إتمام الخياطة فله اجرة المثل. والمسألة محلّ إشكال، فلا ينبغي ترك الاحتياط بالتراضي و التصالح على أيّ حال.[193]

سيد شهاب الدين مرعشي

٤ - الجعالة من الإيقاعات لا بد فيها من الإيجاب عاما أو خاصا، و الأول مثل:

من رد فرسي الشراد فله كذا، و الثاني مثل: ان خطت ثوبي فلك كذا. و لا يحتاج الى القبول، لأنها ليست معاملة بين الطرفين حتى يحتاج الى قبول بخلاف العقود كالبيع.[194]

سيد ابوالقاسم خوئي

كتاب الجعالة

الجعالة من الإيقاعات ال بد فيها من الإيجاب عاما مثل: من رد عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا، أو خاصا مثل إن خطت ثوبي فلك كذا.

و ال يحتاج إلى القبول لأنها ليست معاملة بين طرفين حتى يحتاج إلى قبول بخلاف المضاربة و المزارعة و المساقاة و نحوها.

و تصح على كل عمل محلل مقصود عند العقلاء.

و يجوز أن يكون مجهولا كما يجوز في العوض أن يكون مجهولا إذا كان بنحو لا يؤدي إلى التنازع مثل: من رد عبدي فله نصفه أو هذه الصبرة أو هذا الثوب.

و إذا كان العوض مجهولا محضا مثل من رد عبدي فله شيء بطلت و كان للعامل أجرة المثل.[195]

سيد عبدالعلي سبزواري

الاختلاف باختلاف الموارد و الخصوصيات

كتاب الجعالة و هي: بتثليث الجيم من المفاهيم المعروفة الدائرة بين جميع فرق الناس.

و ما ذكره الفقهاء - و منهم الماتن - إنما هو بحسب الغالب و إلا فيمكن التعميم فيها كما يأتي، و هي: أما قولية، أو كتبية: كالاعلانات الملصقة على الجدران أو المنتشرة في الصحف المشتملة على جعل شيء لمن وجد الضائعات ورداها إلى صاحبها، و إما بنائية: كما إذا كان عند الناس بناء عرفي على أن كل من رد ما فقد منهم أن يعطوه شيئا و جرت العادة على التزامهم بهذا البناء بحيث يكون لمن رد حق المطالبة لما جعل.

و يمكن توسعة الأمر في الجعالة بأكثر مما هو المشهور من التوسعة بأن يقال: **الجعالة متقومة بوجود غرضين صحيحين** فيها:

أحدهما: للجاعل و هو وصوله إلى مقصوده.

و الآخر: للطرف و هو حصول نفع له فهي من هذه الجهة تشبه البيع و الإجارة و سائر المعاوضات في ان كلا من الطرفين يبذل شيئا لأجل أن يستفيد شيئا، فلو قيل: كل من حفظ القرآن فله علي كذا يكون ذلك جعالة، و كذا لو قيل: كل من سكن داري فلي عليه كل ليلة دينار مثلا، فكل ذلك جعالة لغة و عرفا لأنها في اللغة و العرف عبارة عن: (جعل شيء لاستيفاء غرض صحيح)، بل و شرعا أيضا، لعموم: «المؤمنون عند شروطهم»[196]، و قاعدة السلطنة.

نعم، الغالب منها في الأزمنة القديمة ما إذا كان جعل العوض من الجاعل بإزاء عمل من العامل، و لعل الغلبة الوجودية لا توجب التقييد و يدل على الإطلاق قوله تعالى وَ لِمَنْ جاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ[197] و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: «سألته عن رجل قال لرجل: أعطيك عشرة دراهم و تعلمني عملك، و تشاركني هل يحل ذلك له؟ قال عليه السّلام: إذا رضي فلا بأس»[198]، فإن إطلاق ذيله - و تعليق الصحة على مجرد الرضاء بلا قيد - يدل على صحة الجميع.

(١) **اختلفوا في أن الجعالة من العقود كما نسب إلى ظاهر المشهور، أو من الإيقاعات كما يظهر عن جمع، أو من التسبيبات العرفية العقلائية كما في التسبيبات الشرعية** مثل قوله عليه السّلام: «من تصدق دفع اللّه عنه ميتة السوء»[199]، أو قوله عليه السّلام فيمن صلى نافلة الليل: «طاب ريحه و كثر رزقه و ابيض وجهه»[200]، أو له من الثواب كذا و كذا، أو فيمن صام أيام البيض فله كذا إلى غير ذلك مما ورد في الترغيب إلى فعل الواجبات، و المندوبات، و ترك المحرمات، و المكروهات و الآداب، و المجاملات مما ال يحصى و ال يستقصى فتكون التسبيبات العرفية العقلائية أيضا مثل تلك التسبيبات في الجملة، و الالتزام هو العنوان العام الجامع بين العناوين الثلاثة.

و الثمرة العملية تظهر في ترتب الأثر الخاص لكل عنوان خاص ولو استظهر ذلك من الأدلة.

و البحث.

ترة: بحسب الأصل العملي.

.....

و أخرى: بحسب المرتكزات العرفية.

و ثالثة: بحسب الاستظهار من الأدلة الشرعية.

أما الأول: فمقتضاه عدم اعتبار خصوصيات كل واحد من العقد و الإيقاع فيها مع وجود الإطلاق في البين يصح التمسك به، و أما مع عدم وجوده فمقتضاه عدم ترتب الأثر إلا مع وجود دليل معتبر عليه كما يكون الأمر كذلك في جميع العقود و الإيقاعات.

و أما الثاني: **فمطلق التسبيبية هو المتيقن في الأذهان** و الزائد عليه مشكوك لديهم إلا ان يدل دليل عليه.

و أما الثالث: فلا يستفاد من قاعدتي الصحة و السلطنة و ما تقدم من خبر علي بن جعفر أزيد من التسبيب،

و يمكن الاختلاف باختلاف الموارد و الخصوصيات.

فترة: ينطبق عليه عنوان العقد.

و أخرى: عنوان الإيقاع.

و ثالثة: مطلق التسبيب.

و لا بأس باختلاف شيء واحد بحسب الخصوصيات و الجهات، فإذا تركب إنشاؤها من الإيجاب و القبول تكون عقدا، و إذا أنشأ مع الاكتفاء بمجرد رضاء الطرف و عدم رده تكون إيقاعا و إذا أبرزت بعنوان مجرد جعلها سببا لإبراز المراد و المقصود مع عدم مراعاة شرائط العقد و الإيقاع فيها تكون تسبيبا و هذا أيضا من جهات التوسعة في الجعالة بما لم يوسّع في غيرها فيصح انطباق عناوين متعددة عليها مع قصدها و إنشائها.

و أما اعتبار العوض المعلوم فهو مجمع عليه عندهم بل من المسلمات العرفية العقلائية، إذ ليست الجعالة من الأمور المجانية لدى العقلاء فضلا عن الفقهاء.

و أما اعتبار العمل في مورده الف ريب فيه عرفا و شرعا و إن كان الأولى لمن يعمل ذلك العمل «العامل» و للعوض «الجعل» و «الجعيلة» (٢) و في تقرر إلى الإيجاب (٣)، و هو لفظ أفاد ذلك و (٤)، و هو إما عام كما إذا قال: «من رد عبدي أو دابتي أو خاط ثوبي أو بنى حائطي مثلا فله كذا».

و إما خاص (٥) كما إذا قال لشخص: «إن رددت عبدي أو دابتي مثلا فلك التعميم بكل ما فيه غرض صحيح و إن لم يصدق عليه العمل بالانظار العرفية، كما إذا كان شخص جالسا في مكان و تعلق غرض صحيح للجاعل ببقائه جالسا و عدم حركته عنه فيقول الجاعل: انا لم تتحرك لك علي كذا» خصوصا بناء على أن الحادث غير محتاج إلى المؤثر في البقاء.

نعم، بناء على انه يحتاج إلى المؤثر في البقاء أيضا كما يحتاجه إليه في أصل الحدوث يكون البقاء عمل يصدر منه دقة و ان لم يكن كذلك عرفا و يأتي بعد ذلك ما يتعلق باعتبار معلومية العمل و العوض إن شاء اللّه تعالى.[201]

شیخ محمدامین زین الدین

(المسألة ٤٠):

إذا وقعت الجعالة بين طالب التأمين و الشركة المتعهدة له وقف ما أوضحناه من الشروط صحت الجعالة و ترتبت عليها أثارها و أحكامها، و قد سبق منا أن الجعالة من الإيقاعات الجائزة، فيجوز لكل من الطرفين فسخها و ترك الالتزام بها.[202]

سید محمد صدر

«عقد فیه شأنیة الایقاع»

وبقي التنبيه على أن لفظ القاعدة نقل بأنحاء مختلفة نحو قوله: (كل عقد يضمن...) ونحو قوله: (كل ما يضمن...). فإن كان لفظ القاعدة هو الثاني، شمل كل العقود والإيقاعات، كالوقف والذي لا يضمن صحيحه، فلا يضمن فاسده، وكالجعالة والخلع ونحوهما. وأما إذا كان لفظ القاعدة هو الأول، اختص بالعقود دون الإيقاعات، فإذا فرضنا كل من الجعالة والخلع والوقف إيقاعا لا عقدا، فلا تشملها القاعدة، إلا إذا قلنا: **إنها عقود فيها شأنية** الإيقاع[203]؛ إذ معه تشملها القاعدة.[204]

جزائری مروج

هذا شروع في البحث الأول من الجهة الأولى، و محصل ما أفاده: أن المراد بالعقد في قوله: «كل عقد يضمن بصحيحه يضمن بفاسده» كل ما يشتمل على المعاوضة، سواء أكان عقدا لازما كالبيع و

الصلح، أم جائزا كالجعالة بناء على كونها عقدا لا إيقاعا، و كالهبة المشروطة بالعوض. و الوجه في الشمول وجود مالك الضمان في كلّ من العقد اللازم و الجائز.

بل يندرج في القاعدة بعض العناوين العباريّة مما يحتمل كونه إيقاعا أو كان أقرب إلى الإيقاع، و ذلك كالجعالة و الطلاق الخلعي، فإنّه و إن ذهب جمع الى كونهما من العقود، إلا أنّ الظاهر بكونهما من الإيقاعات موجود أيضا.

أمّا الجعالة فهي عند جمع كابن إدريس و العلّامة و الشهيد و المحقق الثاني و غيرهم قدّس سرّهم عقد جائز. قال العلّامة: «الجعالة عقد جائز من الطرفين إجماعا، لكلّ منهما فسخها قبل التلبّس بالعمل، و بعده قبل تمامه، لأنّ الجعالة تشبه الوصيّة من حيث إنّها تعليق بشرط، و الرجوع عن الوصية جائز، و كذا ما يشبهها. و أمّا بعد تمام العمل فلا معنى للفسخ، و لا أجر، لأنّ الجعل قد لزم بالعمل»[205] هذا.

و لكن استظهر صاحب الجواهر - تبعا للشهيد الثاني - من عبارة الشرائع كونها إيقاعا، قال المحقق: «أمّا الإيجاب فهو أن يقول: من ردّ عبدي أو ضالّتي أو فعل كذا فله كذا، و لا يفتقر إلى قبول.. و يصح على كل عمل مقصود محلّل، و يجوز أن يكون العمل مجهولا، لأنّه عقد جائز كالمضاربة»[206].

قال الشهيد الثاني قدّس سرّه في شرحه: «قد اختلف كلام الأصحاب و غيرهم في الجعالة هل هي من قسم العقود أو الإيقاعات؟ و المصنف جعلها من الإيقاع وضعا و حكما، حيث صرّح بعدم افتقارها إلى القبول، و هو المطابق لتعريفهم لها، حيث جعلوها التزام عوض على عمل. و يؤيّده عدم اشتراط تعيين العامل، و إذا لم يكن معيّنا لا يتصور للعقد قبول، و على تقدير قبول بعض لا ينحصر فيه إجماعا. و منهم من جعلها من العقود، و جعل القبول الفعلي كافيا فيها كالولكالة، و المنفي هو القبول اللفظي. و هو ظاهر كلام المصنف فيما سيأتي حيث جعله عقدا جائزا. و الظاهر أنّه توجّه في ذلك، إذ لو كان عقدا عنده حقيقة لذكره في قسم العقود لا في قسم الإيقاعات.. إلخ»[207].

و اختار صاحب الجواهر كونها إيقاعا بقوله: «و لعلّه الأصح، لما تسمعه من صحة عمل المميّز بدون إذن وليّه عقدا وضعها - بل قيل في غير المميّز و المجنون وجها - و من المعلوم عدم صحة ذلك مع فرض اعتبار القبول فيها و لو الفعلي، لسلب قابليّة الصبي و المجنون القول و الفعل عن ذلك، و لذا لا يجوز معه عقد من العقود الجائزة.. إلخ»[208].

و كأنّ هذه الوجوه أوجبت تردّد المصنّف في كون الجعالة عقدا جائزا، و احتمل كونها إيقاعا، و لذا قال: «ممّا كانت فيه شائبة الإيقاع».

و ظهر الثمرة بين كونها عقدا و إيقاعا في ما إذا صدر العمل من العامل خاليا عن قصد العوض و تبرّع مطلقا، سواء اطّلع على الإيجاب أم لا، فإنّه يستحق مال الجعالة على الإيقاعية دون العقدية، هذا.[209]

مدرزا جواد تبریزی

الجعالة من الإيقاعات ال بد فيها من الإيجاب عامًّا مثل: من رد عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا، أو خاصًّا مثل إن خطت ثوبي فلك كذا. و ال يحتاج إلى القبول لأنها ليست معاملة بين طرفين حتى يحتاج إلى قبول بخلاف المضاربة و المزارعة و المساقاة و نحوها. و تصح على كل عمل محلل مقصود عند العقلاء. و يجوز أن يكون مجهولًا كما يجوز في العوض أن يكون مجهولًا إذا كان بنحو لا يؤدي إلى التنازع مثل: من ردّ عبدي فله نصفه أو هذه الصبرة أو هذا الثوب. و إذا كان العوض مجهولًا محضًا مثل من رد عبدي فله شيء بطلت و كان للعامل اجرة المثل.[210]

شیخ محمدتقی بهجت

الجعالة١٨٢٣ هي الالتزام المنشأ بعوض معلوم على عمل، ويقال للملتزم: «الجاعل» ولمن يعمل ذلك العمل: «العامل» والعوض: «الجعل» و «الجعليّة».

ويفتقر إلى الإيجاب، وهو كلّ لفظ أفاد ذلك الالتزام، ويكفي دلالة لفظ أو فعل على الإذن بعمل بعوضٍ في جريان الأحكام ولزوم العوض؛ وهو إمّا عام كما إذا قال: «من ردّ عبدي أو دابّتي أو خاط ثوبي أو بنى حائطي مثلًا، فله كذا»؛ وإمّا خاصّ، كما إذا قال لشخص: «إن رددت عبدي أو دابّتي مثلًا، فلك كذا». **والا يفتقر على الأظهر إلى قبول** حتّى في الخاصّ ضلًا عن العامّ.[211]

سید تقی طباطبایی قمی

كتاب الجعالة الجعالة من الايقاعات (٥)

(٥) كما يظهر من تعاريفهم اياها، قال في الجواهر[212] «و هي على ما صرح غير واحد لغة ما يجعل للإنسان على شيء بفعله و شرعا إنشاء الالتزام بعوض على عمل محلل مقصود بصيغة دالة على ذلك»، انتهى **و الا اشكال في كونها من الايقاعات** و اذا ال تحتاج عندهم الى القبول.[213]

سید محمود هاشمی شاهرودی

الجعالة من الايقاعات الّتي هي من الإيجاب عامًّا، مثل: (من ردّ عليّ عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا)، أو خاصًّا مثل: (إن خطت ثوبي فلك كذا).

والا يحتاج إلى القبول؛ لأنّها ليست معاملة بين طرفين حتى يحتاج إلى قبول، بخلاف المضاربة والمزارعة والمساقاة ونحوها.[214]

اسماعیل پور قمشه ای

(كونها من الإيقاع) بل الأقوى خلافه حيث انّه من نقل ما في ذمّة إلى ذمّة أخرى، و ليس من الوفاء المحض للدين و اشترط رضا المحتال و المحال عليه ليس إلّا من باب شرطية القبول عند العقلاء، و هكذا يكون الضمان و الوكالة و الجعالة عقدا لا إيقاعا[215]

و الاجارة عقد لازم و الجعالة عقد جائز يمكن فسخه قبل العمل أو في وسطه مع ضمان اجرة ما عمل العامل [216]

سيد محمد سعيد حكيم

(مسألة ١٦): الجعالة من الايقاعات، فيكفي فيها الايجاب ممن يريد العمل ويحثّ عليه، و لا تحتاج إلى القبول. و إيجابها على نحوين: خاص و عام، فالأول كما إذا قال لشخص: إن خطت ثوبي هذا فلك درهم، و إن كنست المسجد فلك دينار، والثاني كما إذا أعلن صاحب الضالة عن جعل شيء من المال لمن ردها عليه، أو أعلن من يهمه أمر البلد عن جعل شيء من المال لمن يرد عن البلد عادية حيوان أو سيل أو عدو أو نحو ذلك.[217]

سيد محمدصادق روحاني

م ٢١٤٠: الجعالة[218] من الايقاعات[219]، لابد فيها من الايجاب عاما[220] مثل: من عثر على ضالتي، أو بنى جداري فله كذا، أو خاصا[221] مثل إن خطت ثوبي فلك كذا.

و لا يحتاج إلى القبول لانها ليست معاملة بين طرفين حتى يحتاج إلى قبول بخلاف المضاربة[222] والمزارعة والمساقاة ونحوها.[223]

شيخ لطف الله صافي گلپايگاني

مسألة ٢٢٢٦. جعالة آن است كه انسان قرار بگذارد در مقابل كارى كه براى او انجام مى‌دهند مال معينى بدهد، مثلًا بگويد هر كس گمشده مرا پيدا كند، ده تومان به او مى‌دهم؛ و به كسى كه اين قرار را مى‌گذارد جاعل، و به كسى كه كار را انجام مى‌دهد عامل مى‌گويند، و فرق بين جعالة و اين كه كسى را براى كارى اجير كنند، اين است كه در اجاره بعد از خواندن صيغه، اجير بايد عمل را انجام دهد و كسى هم كه او را اجير كرده اجرت را به او بدهكار مى‌شود، ولى در جعالة اگر چه عامل، شخص معين باشد، عامل مى‌تواند مشغول عمل نشود و تا عمل را انجام ندهد، جاعل بدهكار نمى‌شود.[224]

و هي الالتزام بعوض معلوم على عمل، و يقال للملتزم «الجاعل» و لمن يعمل ذلك العمل «العامل»، و المعوض «الجعل» و «الجعلية».

و يفتقر الى الإيجاب، و هو كل لفظ أفاد ذلك الالتزام، و هو إما عام كما إذا قال «من رد عبدى أو دابتى أو خاط ثوبي أو بنى حائطي مثلاً فله كذا»، و إما خاص كما إذا قال لشخص «إن رددت عبدي أو دابتي مثلاً فلك كذا»

مسألة ١ - الظاهر انه لا يكفى فى استحقاق العامل الجعل اتيانه بالعمل بقصد التبرع

بل و ان قصد العوض و لم يكن عالماً به فالقدر المتقين منه ان يكون العامل منبعثاً الى العمل باستدعاء الجاعل و التزامه بالجعل و اذا يمكن ان يقال باقتضاءه الى القبول بمعنى كون عمله بتسبيب الجاعل و ان كان العامل غير مميز أو مجنون.

نعم لا يترتب على ذلك ما يترتب على العقود بقواعدها العامة فلا يستحق العامل الجعل بمجرد هذا القبول الفعلى و الشروع فى العمل الا بعد العمل بخلاف الامر فى الاجارة فانه يستحق المستاجر على الاجير العمل و الاجير عليه الاجرة بنفس العقد.[225]

وحيد خراسانى

الجعالة من الإيقاعات لا بد فيها من الإيجاب عاما مثل: من رد عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا، أو خاصا مثل إن خطت ثوبي فلك كذا.

و لا يحتاج إلى القبول لأنها ليست معاملة بين طرفين حتى يحتاج إلى قبول بخلاف المضاربة و المزارعة و المساقاة و نحوها.

و تصح على كل عمل محلل مقصود عند العقلاء.[226]

شيخ محمد اسحاق فياض

الجعالة من الإيقاعات، لا بد فيها من الإيجاب عاما مثل: من رد عبدي الآبق أو بنى جداري فله كذا، أو خاصا مثل: إن خطت ثوبي فلك كذا.[227]

شيخ جعفر سبحانى

إيقاع المضاربة بعنوان الجعالة:

المضاربة من العقود، و **الجعالة من الإيقاعات** و من قال: من ردّ ضالتي فله كذا، فقد أنشأ الجعالة و إن لم يكن هناك قبول لفظا، نعم ولو قام بردها يستحق الجعل، و في المقام ولو قال: «إذا اتّجرت بهذا المال، و حصل ربح فلك نصفه» يكون جعالة تفيد فائدة المضاربة، و الداعي إلى هذا النوع من الجعالة، أنّه يغتفر ما لا يغتفر في غيرها فلا يلزم أن تكون جامعة لشروط المضاربة،

فل تضر جهالة الجعل حسب الكمية ما لم ينجرّ إلى الغرور.[228]

سيد محسن خرازي

ثم إنّ الجعالة من الايقاعات، و لا يفتقر إلى القبول، و استشهد في الجواهر على عدم كونها من العقود بصحة عمل المميّز بدون إذن وليّه بعد وضع الجعالة، بل قيل في غير المميّز و المجنون و جاهن، و من المعلوم عدم صحة ذلك مع فرض اعتبار القبول فيها و لو فعلاً؛ لسلب قابلية الصبي و المجنون قولاً و فعلاً عن ذلك، و لذا لا يجوز معه عقد من العقود الجائزة.

و استشهد أيضاً بصحتها من غير مخاطب خاص مع أنّ العقد يقصد فيه التعاقد من الطرفين، و ليس هنا.

و على كلّ حال فوجهه صدق عنوان الجعالة مع فرض كون الصيغة تشمل العامل مع قصده الرجوع، فالمقتضي حينئذ موجود و المانع مفقود.

و دعوى اعتبار قصده بالعمل جواباً لا يجابه في الرجوع بالعوض دالة عليها، بل مقتضى إطلاق الأدلّة خلافها.

هذا مضافاً إلى عدم اعتبار المقارنة بين الايجاب و القبول مما يعتبر في العقود.

ثم إنّ صاحب الجواهر بعد أن نفى كون الجعالة من العقود باشواهد المذكورة ذهب إلى القول بأن القوي «في الظنّ أنّ الجعالة على نحو التسبيب الصادر من الشارع نحو (من فعل كذا فله كذا) المعلوم كونه غير عقد. و إطلاق اسم العقد عليها... يمكن حمله على إرادة العهد منه، بل ينبغي الجزم به; لصدوره ممّن ظاهره أو صريحه الايقاعية.

و خبر علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) قال: سألته عن رجل قال لرجل: اعطيك عشرة دراهم و تعلمني عملك و تشاركني، هل يحلّ ذلك له؟ قال: «إذا رضي فلا بأس».[229]

لا يراد منه القبول العقدي، بل المراد منه عدم البأس مع تراضيهما على ذلك، و يؤيده زيادة على ما ذكرنا ترتّب أثرها على من لم يرد الفعل أولاً ثم أراد و فعل حتى لو تلبّس بالعمل ثم رفع يده عنه ثم عاد إليه و إن توقّف فيه بعضهم، بل بناء على العقدية و الايقاعية، لكن التحقيق صحته; للصدق، و ليس ذلك إلا أنّ أنّها من باب التسبيب، و إلا فمع فرض كونها ذلك فسخاً أو كالفسخ لا بدّ من إيجاب جديد... إلى أن قال و بالجملة: فالتأمل التام خصوصاً بعد ما تسمعه من الأحكام التي لا توافق قواعد العقود العامة مع فرض عدم دليل مخرج لها يقتضي أنّها بالتسبيب أشبه... إلى أن قال: و على كلّ حال فالأصح عدم اعتبار ما يعتبر في العقود المصطلحة في الجعالة، بل تصح بدون ذلك و إن كان له فعلها بكيفية العقد، بل لا يبعد اعتبار ما يعتبر فيه حينئذ».[230]

و لا يخفى ما فيه; فإنّ التسبيب الشرعي بعيد; ظهور الروايات و الكلمات في أنّ الجعالة من الانشاءات و الايقاعات العقلائية، و فسخ العامل لا يضرّ بايقاع الجاعل، و حل الجعالة بعد فرض بطلانها على كونها من أسباب الضمان كما ترى; لأنّ لازمه هو القول بأجرة المثل لا المسمّى.

فالأقوى انّ الجعالة من الايقاعات، و لا تبطل بردّ العامل أو تردّده، فتدبّر جيداً.[231]

شیخ محمد علی گرامی

[تعلیقه بر مبحث حواله العروة الوثقی]

«و لكن الذي يقوى عندي كونها من الإيقاع...كما ان الجعالة كذلك»

من الايقاع: لكنه ضعيف جدا، و ما استدل به عليه، و كذا الضمان و الوكالة **بل الجعالة ايضا و العمل فيها قبول عملي**، و الفرق بين الوكالة العقدية و الاذنية ظاهر (فان الحوالة تبديل مكان الدين و في غير الجنس تبديل المال و المعاوضة بين المالين، و في الوكالة اعطاء سلطنة للغير و أما الاذن فهو مجرد ترخيص. و لذلك يتعلق الاذن بالتكوينيات و الاعتباريات بخلاف الوكالة فانها سلطنة اعتبارية بخلاف الوكالة على الكل و الشرب مثل إلّا القبض فانه يصح فيه التوكيل لتمامية المعاملة به بل انطباق الكلي عليه يحتاج الى الاعتبار فهو ايضا اعتباري، و تبطل الوكالة اي تنفسخ بفسخ غاية الأمر اعتبار الرضا من المحال أو منه و من المحال عليه و مجرّد اذه الى صيرّوه عقدا و ذلك لأنّها نوع من وفاء الدين و إن كانت توجب انتقال الدين من ذمّته إلى ذمّة المحال عليه فهذا النقل و الانتقال نوع من الوفاء و هو ال يكون عقدا و إن احتاج إلى الرضا من الآخر كما في الوفاء بغير الجنس فانه يعتبر فيه رضى الدائن و مع ذلك إيقاع و من ذلك يظهر أنّ الضمان أيضا من الايقاع فانّه نوع من الوفاء و على هذا فلا يعتبر فيهما شيء ممّا يعتبر في العقود اللازمة و يتحقّقان بالكتابة و نحوها بل يمكن دعوى أنّ الوكالة أيضا كذلك كما أنّ الجعالة كذلك و إن كان يعتبر فيها الرضى من الطرف الآخر الا ترى أنه لا فرق بين أن يقول: أنت مأذون في بيع داري أو قال: أنت وكيل مع أنّ الأوّل من الايقاع قطعا.[232]

الجعالة كذلك: **محل تأمل بل الاظهر كونها عقدا** و عمل العامل قبول ثم وفاء.[233]

---

[1] المبسوط ٣٣٣:٣. المراسم: ١٩٦. الوسيلة: ٢٧٢

[2] انظر: مفتاح الكرامة ١٨٦:٦

[3] الوسائل ١٩٣:٢٣، ب ٦ من الجعالة، ح ١

[4] جواهر الكلام ١٩٠:٣٥

[5] الشرائع ١٦٣:٣. التحرير ٤٤١:٤. اللمعة: ١٧٣

[6] مستمسك العروة ٦٤:١٣

[7] جواهر الكلام ١٨٩:٣٥-١٩٠

[8] فقه الصادق ٢١٤:١٩

[9] جواهر الكلام ١٨٩:٣٥-١٩٠

[10] مستمسك العروة ٣٩٢:١٣. المنهاج (الحكيم) ١٥١:٢. تحرير الوسيلة ٥٣٨:١

[11] المنهاج (الخوئي) ١١٦:٢

[12] جمعى از پژوهشگران. نويسنده موسسه دائرة المعارف فقه اسلامى بر مذهب اهل بيت (ع). ، 1423 ه.ق.، موسوعة الفقه الإسلامي طبقا لمذهب أهل البيت عليهم السلام، قم - ايران، مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامى بر مذهب اهل بيت (عليهم السلام)، جلد: ١٩، صفحه: ٣١٧

[13] التهذيب، ج ٦، باب اللّقطة... ح ٤٣، ص ٣٩٨.

[14] في ج، و: «و شرط».

[15] مفيد، محمد بن محمد. جامعه مدرسين حوزه علميه قم. دفتر انتشارات اسلامى. ، 1410 ه.ق.، المقنعة، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، صفحه: ٦٤٨

[16] سلار ديلمى، حمزه بن عبد العزيز. محقق محمود بستانى. مقدمه نويس محمود بستانى. ، 1404 ه.ق.، المراسم في الفقه الإمامي، قم - ايران، منشورات الحرمين، صفحه: ١٩٦

[17] طوسى، محمد بن حسن. محشى محمدتقى كشفى. محقق محمدباقر بهبودى. ، 1387 ه.ق.، المبسوط في فقه الإمامية، تهران - ايران، مكتبة المرتضوية، جلد: ٢، صفحه: ٣٦٧

[18] يوسف: ٧٢.

[19] طوسى، محمد بن حسن. محشى محمدتقى كشفى. محقق محمدباقر بهبودى. ، 1387 ه.ق.، المبسوط في فقه الإمامية، تهران - ايران، مكتبة المرتضوية، جلد: ٣، صفحه: ٣٣٢

[20] المغني لابن قدامة ١٣٢:١١، و الحاوي الكبير ١٨٣:١٥.

[21] الوجيز ٢١٩:٢، و المغني لابن قدامة ١٣٢:١١، و البحر الزخار ١٠٤:٦، و الحاوي الكبير ١٨٣:١٥.

[22] المائدة: ١.

[23] طوسى، محمد بن حسن. محقق جمعى از محققين. ، 1407 ه.ق.، الخلاف، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ٦، صفحه: ١٠٥

[24] بيهقي نيشابوري كيدري، محمد بن حسين. محقق ابراهيم بهادري. ، 1374 ه.ش.، إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، قم - ايران، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، صفحه: ٣٢٩

[25] ابنحمزه، محمد بن علي. محمود مرعشي. محقق محمد حسون. ، 1408 ه.ق.، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، قم - ايران، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي (ره)، صفحه: ٢٦٢

[26] ابنحمزه، محمد بن علي. محمود مرعشي. محقق محمد حسون. ، 1408 ه.ق.، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، قم - ايران، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي (ره)، صفحه: ٢٧٢

[27] - قارن المبسوط ٣٦٧:٢.

[28] - المصدر السابق نفسه.

[29] - المصدر السابق نفسه.

[30] - المبسوط ٣٦٧:٢.

[31] - من الغريب أن يختار المصنف هنا اللزوم مع انّه سبق منه قبل سطر واحد قال: إنّه جعالة و هو الأقوى فعلى هذا يكون جائزا من الطرفين، فلاحظ.

[32] ابندريس، محمد بن احمد. محقق محمدمهدي خرسان. مقدمه نويس محمدمهدي خرسان. ، 1387 ه.ش.، موسوعة ابن إدريس الحلي، قم - ايران، دليل ما، جلد: ١٠، صفحه: ١٢٤

[33] ابنسعيد، يحيى بن احمد. محقق نورالدين واعظي، و احمد حسيني اشكوري. ، ، نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه و النظائر، نجف اشرف - عراق، مطبعة الآداب، صفحه:٨٩- ٩٢

[34] تهذيب الأحكام، المجلد ٦، الباب ٩٤ من أبواب اللقطة و الضالة الحديث ٤٣.

[35] ابنسعيد، يحيى بن احمد. مصحح جمعي از نويسندگان، و جعفر سبحاني تبريزي. مقدمه نويس جعفر سبحاني تبريزي. ، 1405 ه.ق.، الجامع للشرائع، قم - ايران، مؤسسه سيد الشهداء (ع)، صفحه: ٣٢٦

[36] المسالك ١٤٦/٣: اي مقصود في نظر العقلاء، كالخياطة، ورد الآبق و الضالّ، و نحو ذلك...

[37] ن: المراد بالمحلل: الجائز بالمعنى الأعمّ، فيشمل المباح و المندوب و المكروه؛ حيث يكون مقصودا، و ال بدّ من إخراج الواجب منه، فال يصحّ الجعالة عليه كما ال يصح الاجارة.

[38] محقق حلي، جعفر بن حسن. محقق عبد الحسين محمد علي بقال. ، 1408 ه.ق.، شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام، قم - ايران، اسماعيليان، جلد: ٣، صفحه: ١٢٦

[39] علامه حلی، حسن بن یوسف. محقق فارس تبریزیان. ، 1410 ه.ق.، إرشاد الأذهان إلی أحکام الإیمان، قم - ایران، جماعة المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ۱، صفحه: ۴۳۰

[40] سوره یوسف: ۷۲.

[41] في النُّسَخ الخطّيّة و الحجريّة: «عبدا آبقا». و المثبت كما في المصدر و يقتضيه السياق.

[42] المغني ۳۸۲:٦.

[43] الفقیه ۸۵۱/۱۸۹:۳، التهذیب ۱۱۹۳/۳۹٦:٦.

[44] التهذیب ۳۹۸:٦-۱۲۰۳/۳۹۹.

[45] علامه حلی، حسن بن یوسف. محقق مؤسسة آل البیت علیهم السلام لاحیاء التراث. ، 1414 ه.ق.، تذکرة الفقهاء (ط الحدیثة: الطهارة إلی الجعالة)، قم - ایران، مؤسسة آل البیت (علیهم السلام) لإحیاء التراث، جلد: ۱۷، صفحه: ۴۲۳

[46] بدل ما بين المعقوفين في النُّسَخ الخطّيّة و الحجريّة: «أجر». و المثبت كما في العزيز شرح الوجيز ۲۰۱:٦.

[47] علامه حلی، حسن بن یوسف. محقق مؤسسة آل البیت علیهم السلام لاحیاء التراث. ، 1414 ه.ق.، تذکرة الفقهاء (ط الحدیثة: الطهارة إلی الجعالة)، قم - ایران، مؤسسة آل البیت (علیهم السلام) لإحیاء التراث، جلد: ۱۷، صفحه: ۴۴۳

[48] في (ب): «و بعده إن دفع»، و في (د): «أو بعده فيدفع».

[49] علامه حلی، حسن بن یوسف. مصحح جامعه مدرسین حوزه علمیه قم. دفتر انتشارات اسلامی. ، 1413 ه.ق.، قواعد الأحکام، قم - ایران، جماعة المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ۲، صفحه:۲۱۵-۲۱۶

[50] علامه حلی، حسن بن یوسف. محقق ابراهیم بهادری, و جعفر سبحانی تبریزی. ، 1420 ه.ق.، تحریر الأحکام الشرعیة علی مذهب الإمامیة، قم - ایران، مؤسسة الإمام الصادق علیه السلام، جلد: ۴، صفحه: ۴۴۳

[51] . ما بين القوسين يوجد في «أ».

[52] علامه حلی، حسن بن یوسف. محقق ابراهیم بهادری, و جعفر سبحانی تبریزی. ، 1420 ه.ق.، تحریر الأحکام الشرعیة علی مذهب الإمامیة، قم - ایران، مؤسسة الإمام الصادق علیه السلام، جلد: ۴، صفحه: ۴۴۱

[53] شهيد اول، محمد بن مكي. مجموعة من المحققين، و علي اوسط ناطقي، و دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم. پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامي. مركز احياي آثار اسلامي. نويسنده رضا مختاري. ، 1430 ه.ق.، موسوعة الشهيد الأول، قم - ايران، مكتب الاعلام الاسلامي في الحوزة العلمية. قم المقدسة. معاونية الابحاث. مركز العلوم و الثقافة الاسلامية، جلد: ۲، صفحه: ۲۱۴

[54] شهيد اول، محمد بن مكي. مجموعة من المحققين، و علي اوسط ناطقي، و دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم. پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامي. مركز احياي آثار اسلامي. نويسنده رضا مختاري. ، 1430 ه.ق.، موسوعة الشهيد الأول، قم - ايران، مكتب الاعلام الاسلامي في الحوزة العلمية. قم المقدسة. معاونية الابحاث. مركز العلوم و الثقافة الاسلامية، جلد: ۱۱، صفحه: ۹۴

[55] شهيد اول، محمد بن مكي. مجموعة من المحققين، و علي اوسط ناطقي، و دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم. پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامي. مركز احياي آثار اسلامي. نويسنده رضا مختاري. ، 1430 ه.ق.، موسوعة الشهيد الأول، قم - ايران، مكتب الاعلام الاسلامي في الحوزة العلمية. قم المقدسة. معاونية الابحاث. مركز العلوم و الثقافة الاسلامية، جلد: ۱۳، صفحه: ۲۰۷

[56] فقعاني، علي بن علي. محقق محمد بركت. ، 1418 ه.ق.، الدرر المنضود في معرفة صيغ النيات و الإيقاعات و العقود، شيراز - ايران، مكتبة مدرسة إمام العصر (عج) العلمية، صفحه: ۱۴۹

[57] لم ترد في «م».

[58] محقق كركي، علي بن حسين. محقق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث. نويسنده حسن بن يوسف علامه حلي. ، 1414 ه.ق.، جامع المقاصد في شرح القواعد، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ۶، صفحه: ۱۸۹

[59] محقق كركي، علي بن حسين. محمود مرعشي. محقق محمد حسون. ، 1409 ه.ق.، رسائل المحقق الكركي (رسالة صيغ العقود و الإيقاعات)، قم - ايران، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي (ره)، جلد: ۱، صفحه: ۱۹۴

[60] سورة يوسف - ۷۲.

[61] صحيح البخاري باب في الإجارة، باب ما يعطى فيه الرقية و مسند احمد بن حنبل ج ٣ ص ٤٤ و ج ٥ ص ٢١١.

[62] مقدس اردبيلي، احمد بن محمد. مصحح حسين يزدي، و مجتبي عراقي، و علي پناه اشتهاردي. نويسنده حسن بن يوسف علامه حلي. ، ، مجمع الفائدة و البرهان في شرح إرشاد الأذهان، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ۱۰، صفحه: ۱۴۵

[63] شهيد ثاني، زين‌الدين بن علي. محقق محمد كلانتر. نويسنده محمد بن مكي شهيد اول. ، 1410 ه.ق.، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (10 جلدي)، قم - ايران، مكتبة الداوري، جلد: ۴، صفحه: ۴۳۹

[64] في «ص» و إحدى الحجريّتين: وصفا.

[65] تبصرة المتعلّمين: ١٠٧، الدروس الشرعيّة ٩٨:٣، و انظر المبسوط ٣٣٢:٣، الوسيلة: ٢٧٢، الجامع للشرائع: ٣٢٦، إصباح الشيعة: ٣٢٩.

[66] في ص: ١٥٢.

[67] في ص: ٤١٣.

[68] في «ذ، خ، م»: في.

[69] فقه القرآن: ٢٠٩ و ٢١٥، المهذّب ٣٥٥:٢، الجامع للشرائع: ٤٠٠ و ٤٠٩، قواعد الأحكام ٩٦:٢ و ١١٤.

[70] في ج ٢٣٨:٥-٢٣٩.

[71] الدروس الشرعيّة ٩٨:٣.

[72] شهيد ثاني، زينالدين بن علي. محقق مؤسسة المعارف الإسلامية. نويسنده جعفر بن حسن محقق حلي. ، 1413 ه.ق.، مسالک الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، قم - ايران، مؤسسة المعارف الإسلامية، جلد: ١١، صفحه:١۴٩- ١٥١

[73] شيخ بهايي، محمد بن حسين. محشي حسين بن محمد حسيني تبريزي كوهكمري، و محمدعلي بن خداداد غوري نخجواني، و حسينعلي بن نوروزعلي تويسركاني، و عبدالله بن محمدنصير مازندراني، و اسماعيل صدر موسوي، و جمعي از علما، و ابوالقاسم دهكردي، و محمدكاظم بن حسين آخوند خراساني، و محمد كاظم بن عبد العظيم يزدي. نويسنده محمد بن حسين ساوجي. ، 1386 ه.ش.، جامع عباسي، قم - ايران، جامعه مدرسين حوزه علميه قم. دفتر انتشارات اسلامي، صفحه: ۵۸۴

[74] يوسف: ٧٢.

[75] الشرائع ١٦٣:٣.

[76] الدروس ٩٨:٣.

[77] المسالك ١٥٠:١١.

[78] محقق سبزواري، محمدباقر بن محمدمومن. محقق مرتضي واعظي اراكي. ، 1381 ه.ش.، كفاية الفقه، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ٢، صفحه: ۵١٢

[79] الدروس ١٠٠:٣.

[80] محقق سبزواری، محمدباقر بن محمدمومن. محقق مرتضی واعظی اراکی. ، 1381 ه.ش.، کفایة الفقه، قم - ایران، جماعة المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامی، جلد: ٢، صفحه: ٥١٣-٥١٤

[81] . أي: إذا كان للعمل جزئيات ينتفع بها بالاستقلال كما ينتفع بالمجموع (محمّد هادي).

[82] . أي: إذا كان العمل أمرًا واحدًا بحيث لا ينتفع المالك الجاعل بجزء من أجزاء العمل إلّا بعد حصول المجموع (محمّد هادي).

[83] . سواء منعه مانع من الإتمام أو ترکه من تلقاء نفسه.

[84] فیض کاشانی، محمد بن شاه مرتضی. محمد امامی کاشانی. محقق مسیح توحیدی. ، 1395 ه.ش.، مفاتیح الشرائع، تهران - ایران، مدرسه عالی شهید مطهری، جلد: ٢، صفحه: ۴٧٢

[85] تذكرة الفقهاء: في مائية الوديعة ج ٢ ص ١٩٦ س ٣٧.

[86] مسالك الأفهام: في عقد الوديعة ج ٥ ص ٧٨ و ٨٠.

[87] مجمع الفائدة و البرهان: في أحكام الوديعة ج ١٠ ص ٢٧٢-٢٧٣.

[88] كفاية الأحكام: في الوديعة ج ١ ص ٦٩١.

[89] رياض المسائل: في الوديعة ج ٩ ص ١٤٤.

[90] لم نعثر عليه في الدروس حسبما تصفّحناه فيه فراجع.

[91] مسالك الأفهام: في عقد الوديعة ج ٥ ص ٧٨ و ٨٠.

[92] شرائع الإسلام: في الوديعة ج ٢ ص ١٦٣.

[93] تحرير الأحكام: في عقد الوديعة ج ٣ ص ١٩١.

[94] تذكرة الفقهاء: في مائية الوديعة ج ٢ ص ١٩٦ س ٣٧.

[95] رياض المسائل: في الوديعة ج ٩ ص ١٤٤.

[96] عوالي اللآلي: ج ٣ ص ٢٤٦ ح ٢.

[97] الروضة البهية: في الوديعة ج ٤ ص ٢٣٠.

[98] مسالك الأفهام: في وقع الوديعة ج ٥ ص ٧٨.

[99] الظاهر أنّ لفظ «الكتابة» في هذا الموضع و مواضع اخر مصحّف و الصحيح هو «الكناية» كما سبق آنفا و الكناية و التلويح هي الإشارة و الكناية و المفاهمة و البلاغة و كيف يمكن أن يقول ذلك و الكتاب هو من طرق البيان و التبيين لما من كيفيّة أمره، فتأمّل.

[100] تذكرة الفقهاء: في ماهية الوديعة ج ٢ ص ١٩٧ س ١٥.

[101] مجمع الفائدة و البرهان: في أحكام الوديعة ج ١٠ ص ٢٧٢.

[102] كما في الروضة البهية: في وقع البيع ج ٣ ص ٢٢٥.

[103] تذكرة الفقهاء: في الوكالة ج ٢ ص ١١٤ س ٥ و ص ١١٩ س ١٥، و في العارية ص ٢١١ س ٣.

[104] تذكرة الفقهاء: في الوكالة ج ٢ ص ١١٤ س ٥ و ص ١١٩ س ١٥، و في العارية ص ٢١١ س ٣.

[105] جامع المقاصد: في الوكالة ج ٨ ص ١٧٨.

[106] مجمع الفائدة و البرهان: العارية ج ١٠ ص ٣٦١.

[107] منهم المحقّق في الشرائع: في الوكالة ج ٢ ص ٤٢٥، و الشهيد الثاني في الروضة: في - الوديعة ج ٤ ص ٢٣٠، و في العارية ص ٢٥٥، و الطباطبائي في الرياض: في الوكالة ج ٩ ص ٢٣٦، و في الوديعة ص ١٤٤.

[108] منهم العلّامة في التذكرة: في العارية ج ٢ ص ٢١١ س ٥.

[109] تذكرة الفقهاء: في الوكالة ج ٢ ص ١١٤ س ٦.

[110] المصدر السابق: في العارية ج ٢ ص ٢١١ س ٥.

[111] المصدر السابق: في ماهية الوديعة ج ٢ ص ١٩٧ س ٢.

[112] حسيني عاملي، محمدجواد بن محمد. محقق محمدباقر خالصي. ونيسنده حسن بن يوسف علامه حلي. ، 1419 ه.ق.، مفاتح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. الحديثة)، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ١٧، صفحه: ١٩٩-٢٠٤

[113] حسينى عاملى، محمدجواد بن محمد. نويسنده حسن بن يوسف علامه حلى. ، ، مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. القديمة)، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، جلد: ۶، صفحه:۱۸۶-۱۸۷

[114] غنية النزوع: في الوصية ص ٣٠٦.

[115] السرائر: في أحكام الوصية ج ٣ ص ١٨٤.

[116] شرائع الإسلام: في اشتراط الايجاب والقبول في الوصية ج ٢ ص ٢٤٣.

[117] المختصر النافع: في الوصايا وشرائطها ص ١٦٣.

[118] تذكرة الفقهاء: في الوصايا وشرائطها ج ٢ ص ٤٥٢ س ١٨.

[119] تحرير الأحكام: في ماهية الوصايا ج ٣ ص ٣٣٠.

[120] تلخيص المرام: في الوصية ص ١٥٤.

[121] إرشاد الأذهان: في الوصايا وأركانها ج ١ ص ٤٥٦.

[122] الدروس الشرعية: اشتراط الايجاب والقبول في الوصية ج ٢ ص ٢٩٥.

[123] جامع المقاصد: في الوصايا ج ١٠ ص ٨.

[124] ال يوجد ديني، يستفاد ذلك من حاشية الإرشاد للشهيد الثاني (ضمن غاية المراد): في الوصايا ج ٢ ص ٤٥٩.

[125] الروضة البهية: في الوصايا واشتراط الإيجاب والقبول فيها ج ٥ ص ١٣.

[126] اللمعة الدمشقية: في الوصية ص ١٧٦.

[127] المبسوط: في الوصايا ج ٤ ص ٣٦.

[128] كفاية الشرائع: في الوصاية وشرائطها ج ٣ ص ١٩٤.

[129] سيأتي في ص ١٨.

[130] سيأتي في ص ١٦ و ٢٦ و ٣١.

[131] سيأتي في ص ٢٩.

[132] تذكرة الفقهاء: في الوصية واشتراط الإيجاب والقبول فيها ص ٤٥٣ س ٢٤.

[133] تحرير الأحكام: في ماهية الوصايا ج ٣ ص ٣٣٢.

[134] سيأتي في ص ٣١.

[135] الدروس الشرعية: في الوصية وكفاية القبول الفعلي ج ٢ ص ٢٩٧.

[136] الحاشية النجّارية: في الوصيّة ص ١١٩ س ٢ (مخطوط في مكتبة مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية).

[137] التنقيح الرائع: في الوصايا ج ٢ ص ٣٦٢.

[138] جامع المقاصد: في ماهية الوصية ج ١٠ ص ١١.

[139] صيغ العقود والإيقاعات (حياة المحقّق الكركي وآثاره ج ٥) في الوصية ص ٧٠٧.

[140] مسالك الأفهام: في عقد الوصية ج ٦ ص ١١٦.

[141] رياض المسائل: في الوصية واشتراط الإيجاب والقبول فيها ج ٩ ص ٤٣٢.

[142] سيأتي في ص ٣١ و ٥٥-٥٩.

[143] سيأتي في ص ٦٨.

[144] تذكرة الفقهاء: في الوصية وشرائطها ج ٢ ص ٤٥٣ س ٢١.

[145] تحرير الأحكام: في ماهية الوصايا ج ٣ ص ٣٣٢.

[146] مختلف الشيعة: في الوصايا ج ٦ ص ٣٤٠.

[147] إيضاح الفوائد: في الوصية ج ٢ ص ٤٧٤.

[148] الدروس الشرعية: في الوصية واعتبار الإيجاب والقبول ج ٢ ص ٢٩٦.

[149] اللمعة الدمشقية: في الوصايا ص ١٧٦.

[150] مسالك الأفهام: في عقد الوصية ج ٦ ص ١١٦-١٢١.

[151] الروضة البهية: في الوصايا ج ٥ ص ١٩-٢٠.

[152] التنقيح الرائع: في الوصايا ج ٢ ص ٣٦٠.

[153] جامع المقاعد: في ماهية الوصية ج ١٠ ص ٢٣.

[154] كفاية الأحكام: في الوصية ج ٢ ص ٣٨.

[155] الروضة البهية: في الوصايا ج ٥ ص ٢٠.

[156] مسالك الأفهام: في عقد الوصية ج ٦ ص ١١٦-١٢١.

[157] تذكرة الفقهاء: في صيغة الوصية ج ٢ ص ٤٥٣ س ٢٢.

[158] جامع المقاعد: في ماهية الوصية ج ١٠ ص ٢٣.

[159] غنية النزوع: في الوصية ص ٣٠٦.

[160] تقدّم ذكرها في ج ٢١ ص ٤٣٨.

[161] تقدّم في ج ٢١ ص ٤٣٩.

[162] حسيني عاملي، محمدجواد بن محمد. محقق محمدباقر خالصي. نويسنده حسن بن يوسف علامه حلي. ، 1419 ه.ق.، مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. الحديثة)، قم - ايران، جامعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ٢٣، صفحه:١٤- ١٩

[163] الوسائل الباب - ٦ - من كتاب الجعالة الحديث ١.

[164] صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر. محقق و معلق محمود قوچاني، و علي آخوندي، و عباس قوچاني، و رضا استادي. مصحح ابراهيم ميانجي. نويسنده جعفر بن حسن محقق حلي. ، ، جواهر الكلام (ط. القديمة)، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، جلد: ٣٥، صفحه:١٨٩- ١٩٠

[165] طباطبايي، محمد بن علي. ، ، المناهل، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، صفحه: ٦١٠

[166] انصاري، مرتضى بن محمدامين. مجمع الفكر الاسلامي. كميته تحقيق تراث شيخ اعظم. ، 1415 ه.ق.، المكاسب (انصاري - كنگره)، قم - ايران، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية

الثانية لميلاد الشيخ الأعظم الأنصاري. الأمانة العامة، جلد: ٣، صفحه: ١٨٣

[167] همدانی، رضا بن محمد هادی. مصحح محمدرضا انصاری قمی. نویسنده مرتضی بن محمدامین انصاری. ، 1420 ه.ق.، حاشیة المکاسب (آقا رضا)، قم - ایران، محمد رضا انصاری قمی، صفحه: ۴۷

[168] لكنه في غاية الضعف (قمّيّ).

[169] و هو الأقوى (گلپايگاني). الأقوى اعتباره في الحوالة على البرى او بغير جنس ما على المحال عليه و الأحوط اعتباره في غيرهما أيضا لكن ال يبعد عدم اعتبار عدم الفصل المعتبر في القبول (خ)

[170] لكنه بعيد جدا (خوئي).

[171] بل الأقوى ان حقيقة الحوالة نقل من المحيل ما في ذمته للمحتال الى ذمّة المحال عليه و بهذا الاعتبار تكون عقدا و حصول الإيفاء و الاستيفاء في خصوص الحوالة على المديون امر خارج عن حقيقة العقد كما في بيع الدين على المديون و لذا تصح الحوالة على البرىء (گلپايگاني). بل الأقوى خلافه كما ان الامر كذلك في الضمان و الوكالة نعم ال يبعد جواز الاكتفاء في جميعها بالكتابة و عدم اعتبار المواالة بين الايجاب و القبول (خوئي). هذا في غاية الضعف في المقام و كذا في الضمان و الوكالة و لا إشكال في ان كلا من العقود و فيها ميزانها المقوم لها و اما الاذن فهو ايقاع و الفرق بينه و بين الوكالة ظاهر (خ). هذه الدعوى ضعيفة جدا و كذا في الضمان و الوكالة و انعقاد هذه العقود بالكتابة و مع عدم التوالي بين الايجاب و القبول و إن كان صحيحا الا انه ال يوجب كونها من الايقاع (قمّيّ).

[172] الأقوى ان الوكالة أيضا عقد و له آثار عند العرف و المعتبر فيها إضافة مخصوصة بين الوكيل و الموكّل من آثارها سلطنة الوكيل على الموكول إليه سلطنة مخصوصة ليست هي في المأذون فيه و في الجعالة كالمأموكول الى محله (گلپايگاني).

[173] الفرق ظاهر فان الاذن في بيع الدار مثال ليس الا ترخيصا محضا و اما الوكالة فهي اعطاء سلطنة على التصرف و له آثار خاصّة ال تترتب على مجرد الترخيص (خوئي).

[174] الفرق ان الأول مجرد الاذن و الرخصة بخلاف الثاني فانها تفويض و اعطاء سلطنة و هو ال يتم الا بقبول الطرف و لها احكام خاصّة (قمّيّ).

[175] یزدی، محمد کاظم بن عبد العظیم. محشی مراجع تقلید. ، 1409 ه.ق.، العروة الوثقی (أعلام العصر، مؤسسة الأعلمي)، بیروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، جلد: ۲، صفحه: ۷۸۴-۷۸۵

[176] جامع عباسی، صفحه: ۵۸۵

[177] كما هو المشهور، و أما إنشاء الالتزام بعوض على عمل محلل مقصود كما اختاره في الجواهر، و الأنسب أن يقال هي جعل عوض على عمل محلل مقصود.

[178] المتيقن مما لا يفتقر اليه هو القبول القولي، و أما عدم افتقاره الى القبول العملي فمحل اشكال.

[179] اصفهانى، ابوالحسن. محشى محمدرضا گلپايگانى. ، 1393 ه.ق.، وسيلة النجاة (گلپايگانى)، قم - ايران، مهر استوار (چاپخانه)، جلد: ۲، صفحه: ۱۰۸

آيت الله گلپايگانى در رساله هداية العباد خود نيز مى فرمايد: (مسألة ۱) الجعالة هي جعل عوض على عمل محلل مقصود، و يقال للملتزم «الجاعل» و لمن يعمل ذلك العمل «العامل»، و للعوض «الجعل» و «الجعلية».

و تحتاج إلى الإيجاب، بكل لفظ أفاد ذلك الالتزام، و هو إما عام كما إذا قال: من خاط ثوبي أو بنى حائطي مثلا فله كذا، و إما خاص كما إذا قال لشخص: إن رددت سيارتي مثلا فلك كذا. و لا تحتاج إلى القبول القولي، و أما استغناؤها عن القبول العملي فمحل إشكال.(هداية العباد (گلپايگانى)، قم - ايران، دار القرآن الكريم، جلد: ۲، صفحه: ۳)

[180] كاشف‌الغطاء، احمد. ، 1423 ه.ق.، سفينة النجاة و مشكاة الهدى و مصباح السعادات، نجف اشرف - عراق، مؤسسة كاشف الغطاء العامة، جلد: ۴، صفحه: ۲

[181] آل‌كاشف‌الغطاء، محمدحسين. ، 1366 ه.ق.، وجيزة الأحكام، نجف اشرف - عراق، مؤسسة كاشف الغطاء العامة، جلد: ۳، صفحه: ۲۹

[182] حكيم، محسن. نويسنده محمد كاظم بن عبد العظيم يزدى. ، 1374 ه.ش.، مستمسك العروة الوثقى، قم - ايران، دار التفسير، جلد: ۱۳، صفحه: ۶۴

[183] منهاج الصالحين(سيد محسن حكيم)، ج ۲، ص ۱۵۱

[184] مدرس، محمد على. نويسنده حسن بن يوسف علامه حلى. ، 1313 ه.ش.، كفاية المحصلين في تبصرة أحكام الدين، تبريز - ايران، مطبعه شعاعى، جلد: ۱، صفحه: ۲۲۲

[185] مجرّد إيجاد عنوان للآخر لا يجعل المعاملة عقداً فإنّ الإذن للآخر في وضع يده على المال يجعله أميناً، وليس هذا الإذن عقداً بل إشكال، وإنما ينبغي أن يربط عدم احتياج المعاملة إلى قبول بعدم الاشتمال على التصرف فيما يمسّ سلطان الآخر، **والصحيح احتياج الجعالة إلى القبول**، غير أنّ نفس العمل من المجعول له إذا صدر مبنياً على الجعالة يعتبر قبولا.

[186] صدر، محمد باقر. المؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر. لجنة التحقيق. ، 1434 ه.ق.، موسوعة الشهيد السيد محمد باقر الصدر، قم - ايران، پژوهشگاه علمى تخصصى شهيد صدر، دار الصدر، جلد: ۱۴، صفحه: ۱۶۷

[187] صدر، محمد باقر. محرر عبدالهادى شاهرودى. ، ، التخريجات الفقهية للمعاملات البنكية، [بى جا] - [بى جا]، [بى نا]، صفحه:۴۵-۴۷

[188] محاضرات و مباحث افاده شده با عنوان التخریجات الفقهیة للمعاملات البنکیة ی مرتبه با همین عنوان و به صورت تقریرات سید عبدالهادی شاهرودی از شاگردان معظم له چاپ شده است. بار دیگر در قالب موسوعه شهید صدر و در کنار سایر کتب ایشان. در طبع جدید بنا بر آن چه در مقدمه این مجلد آمده است علاوه بر تقریرات چند تن از شاگردان از نوارهای سخنرانی مرحوم شهید استفاده شده است.

[189] وهذه قاعدة كلّيّة طبّقت على الجعل (المناهل: ٦١٣)، وراجع: مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام ١٥٤:١١؛ كفاية الأحكام ٥١٣:٢؛ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ١٩٣:٣٥

[190] ويأتي منه قدس سره تخريجٌ ثالث في ذيل حديثه عن التحليل الثبوتي للودائع البنكيّة

[191] صدر، محمد باقر. المؤتمر العالمي للإمام الشهید الصدر. لجنة التحقیق. ، 1434 ه.ق.، موسوعة الشهید السید محمد باقر الصدر، قم - ایران، پژوهشگاه علمی تخصصی شهید صدر، دار الصدر، جلد: ٢١، صفحه:٣٧٢- ٣٧٥

[192] خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیان گذار جمهوری اسلامی ایران. موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی (س) - دفتر قم. ، 1392 ه.ش.، تحریر الوسیلة، تهران - ایران، مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره)، جلد: ١، صفحه: ۶۲۳

[193] خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیان گذار جمهوری اسلامی ایران. موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی (س) - دفتر قم. ، 1392 ه.ش.، تحریر الوسیلة، تهران - ایران، مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره)، جلد: ١، صفحه: ۶۲۷

[194] مرعشی، شهابالدین. گردآورنده عادل علوی. ، 1406 ه.ق.، منهاج المؤمنین، قم - ایران، کتابخانه عمومی حضرت آیت الله العظمی مرعشی نجفی (ره)، جلد: ٢، صفحه: ١٣٧

[195] خوئی، سید ابوالقاسم. ، 1410 ه.ق.، منهاج الصالحین (خویی)، قم - ایران، مدينة العلم. آیت الله العظمی الخوئي، جلد: ٢، صفحه: ١١۶

[196] الوسائل باب: ٢٠ من أبواب المهور حديث: ٤.

[197] سورة يوسف: ٧٢.

[198] الوسائل باب: ٦ من أبواب الجعالة ج: ١٦.

[199] الوسائل باب: ١٢ من أبواب الصدقة: ٣.

[200] راجع الوسائل باب: ٣٩ من أبواب بقية الصلوات المندوبة.

[201] موسوی سبزواری، عبدالاعلی. نویسنده محمد کاظم بن عبد العظیم یزدی. ، 1413 ه.ق.، مهذب الأحکام في بیان الحلال و الحرام، قم - ایران، السید عبد الاعلی السبزواری، جلد: ۱۸، صفحه:۲۰۱-۲۰۳

[202] زین الدین، محمد امین. ، 1413 ه.ق.، کلمة التقوی، قم - ایران، مطبعه مهر، جلد: ۵، صفحه: ۶۸

[203] هذا وه قول الأكثر: كالشيخ الأنصاري والميرزا النائيني. أُنظر: كتاب المكاسب ٣:١٨٣، المكاسب والبيع ١:٣٠٢، منية الطالب ١:٢٦٧، في بيان معنى القاعدة.

[204] صدر، محمد. محقق مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آلالصدر. نویسنده خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیان گذار جمهوری اسلامی ایران. ، 1432 ه.ق.، کتاب البیع (صدر)، قم - ایران، محیین، جلد: ۳، صفحه: ۳۲

[205] تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٨٨

[206] شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٦٣

[207] مسالك الأفهام، ج ١١، ص ١٤٩ و ١٥٠

[208] جواهر الكلام، ج ٣٥، ص ١٨٩

[209] جزایری، محمد جعفر. نویسنده مرتضی بن محمدامین انصاری. ، 1416 ه.ق.، هدی الطالب إلی شرح المکاسب، [بی جا] - [بی جا]، طلیعة النور، جلد: ۳، صفحه:۶۳- ۶۵

[210] تبریزی، جواد. ، 1426 ه.ق.، منهاج الصالحین (تبریزی)، قم - ایران، مدین، جلد: ۲، صفحه: ۱۳۳

[211] اصفهانی، ابوالحسن. نویسنده محمدتقی بهجت. ، 1423 ه.ق.، وسیلة النجاة (بهجت)، قم - ایران، شفق، صفحه: ۵۵۳

[212] ج - ٣٥ ص: ١٨٧

[213] طباطبایی قمی، تقی. عباس حاجیانی دشتی. نویسنده سید ابوالقاسم خوئی. ، 1426 ه.ق.، مباني منهاج الصالحين، قم - ایران، قلم الشرق، جلد: ۸، صفحه: ۴۹۸

[214] هاشمی شاهرودی، محمود. ، 1432 ه.ق.، منهاج الصالحين (هاشمی شاهرودی)، قم - ایران، مکتب آیة الله العظمی السید محمود الهاشمي، جلد: ۲، صفحه: ۱۵۳

[215] اسماعیلپور قمشهای، محمدعلی. نویسنده محمد کاظم بن عبد العظیم یزدی. ، 1416 ه.ق.، التعلیقات علی کتاب العروة الوثقی، قم - ایران، محمدعلي اسماعيل پورقمشهاي، صفحه: ۲۷۶

[216] اسماعیلپور قمشهای، محمدعلی. ، 1390 ه.ش.، الحجج البالغات، قم - ایران، منظمة الاوقاف و الشؤون الخیریة. دار الأسوة للطباعة و النشر، صفحه: ۲۲۷

[217] طباطبایی حکیم، محمد سعید. ، 1433 ه.ق.، منهاج الصالحین (حکیم)، قم - ایران، دار الهلال، جلد: ۲، صفحه: ۱۷۴

[218] الجعالة: عقد يلتزم فيه الشخص لمن يقوم بتأدية عمل ما، بأن يدفع له أجرة معينة.

[219] مر بيان معنى الايقاعات في هامش المسألة ١٦٤٣.

[220] بأن لا يكون الخطاب مخصصا بفرد بل ينطبق على كل من يقوم بالعمل المطلوب.

[221] بأن يكون مخصصا بشخص معين.

[222] سيأتي بيان معنى المضاربة في المسألة ٢١٧٥.

[223] روحانی، محمد صادق. گردآورنده و شارح مصطفی محمد مصری عاملی. ، 1435 ه.ق.، منهاج الصالحین (صادق روحانی)، بیروت - لبنان، دار بلال للطباعة و النشر، جلد: ۲، صفحه: ۲۰۷

[224] صافی، لطف‌الله. ، 1432 ه.ق.، توضیح المسائل (صافی)، قم - ایران، دفتر تنظیم و نشر آثار حضرت آیت الله العظمی صافی گلپایگانی، صفحه: ۳۷۷

[225] صافی، لطف‌الله. ، 1416 ه.ق.، هدایة العباد (صافی)، قم - ایران، دار القرآن الکریم، جلد: ۲، صفحه: ۷

[226] وحید خراسانی، حسین. ونویسنده سید ابوالقاسم خوئی. ، 1386 ه.ش.، منهاج الصالحین (وحید)، قم - ایران، مدرسة الامام باقر العلوم (علیه السلام)، جلد: ۳، صفحه: ۱۲۹

[227] فیاض، محمد اسحاق. ، ، منهاج الصالحین (فیاض)، قم - ایران، مکتب سماحة آیة الله العظمی الحاج الشیخ محمد اسحاق الفیاض، جلد: ۲، صفحه: ۲۷۶

[228] سبحانی تبریزی، جعفر. ، 1416 ه.ق.، نظام المضاربة في الشريعة الإسلامية الغراء، قم - ایران، مؤسسة الإمام الصادق علیه السلام، صفحه: ۱۸۹

[229] الوسائل / ج ٢٣، ص ١٩٣، ب ٦ من الجعالة، ح ١.

[230] جواهر الكلام/ ج ٣٥، ص ١٩٠-١٩١.

[231] خزاى، محسن. اهتمام على رضا جعفرى. نويسنده مرتضى بن محمدامين انصارى. ، 1423 ه.ق.، البحوث الهامة في المكاسب المحرمة، قم - ايران، مؤسسه در راه حق، جلد: ۵، صفحه: ۱۹۱

[232] گرامى، محمد على. ، 1415 ه.ق.، المعلقات على العروة الوثقى، قم - ايران، توحيد، جلد: ۴، صفحه: ۵۱۴

[233] گرامى، محمد على. ، 1415 ه.ق.، المعلقات على العروة الوثقى، قم - ايران، توحيد، جلد: ۴، صفحه: ۵۱۵

بازبينى #2
ايجاد شده 13 سپتامبر 2025 14:20:05 توسط ... .
به روزرسانى شده 13 سپتامبر 2025 15:33:47 توسط ... .